

May 2007



منظمة الأغذية
والزراعة
للأمم المتحدة

联合国
粮食及
农业组织

Food
and
Agriculture
Organization
of
the
United
Nations

Organisation
des
Nations
Unies
pour
l'alimentation
et
l'agriculture

Organización
de las
Naciones
Unidas
para la
Agricultura
y la
Alimentación

المجلس

الدورة الثانية والثلاثون بعد المائة

روما، 18 – 22 يونيو/ حزيران 2007

تقرير الدورة الثامنة عشرة بعد المائة للجنة المالية

روما، 17–25 مايو/ أيار 2007

بيان المحتويات

الصفحة	
v	مسائل تستدعي اهتمام المجلس
الفقرات	
3 – 1	المقدمة
19 – 4	تقارير المالية والميزانية
9 – 4	التقرير السنوي عن أداء الميزانية وعمليات النقل بين البرامج وفيما بين أبواب الميزانية
18 – 10	المعالم المالية البارزة وحالة الاشتراكات الجارية والمتأخرات
19	تقرير عن الاستثمارات في عام 2006

لدواعي الاقتصاد طبعت هذه الوثيقة في عدد محدود من النسخ، والمرجو من أعضاء الوفود والمراقبين أن يكتفوا بهذه النسخة أثناء الاجتماعات وألا يطلبوا نسخاً إضافية منها إلا للضرورة القصوى. ومعظم وثائق المنظمة متاحة في موقع المنظمة على شبكة الانترنت www.fao.org

40- 20	مسائل الإشراف العام
20	تقرير مرحلي عن تنفيذ توصيات المراجع الخارجي
24 - 21	التقرير السنوي عن أعمال مكتب المفتش العام في 2006
25	لجنة المراجعة (الداخلية) في منظمة الأغذية والزراعة - التقرير السنوي المقدم إلى المدير العام عن عام 2006
32 - 26	تعيين المراجع الخارجي
33	السياسات التي تتبعها مؤسسات منظومة الأمم المتحدة بشأن استعمال برمجيات المصدر المفتوح لأغراض التنمية (JIU/REP/2005/7)
39 - 34	استعراض ثانٍ لتنفيذ اتفاقات المقارّ التي أبرمتها المنظمات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة: توفير أماكن للمقارّ وتسهيلات أخرى من قبَل البلدان المضيفة (JIU/REP/2006/4)
40	نحو برنامج للأمم المتحدة للمساعدة الإنسانية من أجل الاستجابة للكوارث والحد منها: الدروس المستفادة من كارثة موجات المد الزلزالي (التسونامي) بالمحيط الهندي (JIU/REP/2006/5)
57 - 41	مسائل السياسات المالية
41	جدول الاشتراكات للفترة 2008-2009
44 - 42	تمويل التغطية الطبية بعد انتهاء الخدمة في الفترة 2008-2009
49 - 45	تقرير مرحلي عن اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام
57 - 50	ترتيبات تحسين أوضاع العجز النقدي للمنظمة
65 - 58	مسائل الميزانية
65 - 58	موجز برنامج العمل والميزانية للفترة المالية 2008-2009
72 - 66	مسائل الموارد البشرية
66	إحصاءات الموارد البشرية

	قرارات الجمعية العامة بشأن توصيات لجنة الخدمة المدنية الدولية ومجلس الصندوق المشترك
67	للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة (بما يشمل التغييرات في جداول المرتبات والبدلات)
72 – 68	موارد شعبة الموارد البشرية
80 – 73	المسائل التنظيمية
75 – 73	تقرير مرحلي عن نظم إدارة الموارد الإدارية للمنظمة
78 – 76	اعتماد اللغة الروسية لغةً من لغات المنظمة
80 – 79	جائزة ب. ر. سن - اقتراح لزيادة قيمة الجائزة
107 – 81	المسائل المتعلقة ببرنامج الأغذية العالمي
83 – 81	تكاليف وفوائد المبادرات الجديدة لتحسين صورة البرنامج
86 – 84	التقرير المرحلي عن تنفيذ توصيات المراجع الخارجي
90 – 87	الحسابات السنوية لعام 2006
	تقرير المدير التنفيذي عن استخدام المساهمات والاعفاءات من التكاليف (المادتان 12-4-
93 – 91	و13-4(ن) من اللائحة العامة)
95 – 94	معلومات محدثة عن خطة البرنامج للإدارة (2006-2007)
96	تقرير عن أداء الاستثمار في برنامج الأغذية العالمي
100 – 97	التقرير المرحلي الرابع بشأن تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام
105 – 101	تمويل مدفوعات نهاية خدمة الموظفين
106	معلومات محدثة عن بناء القدرات (الهدف الاستراتيجي 5)
107	تقرير عن حالة مشروع WINGS II
114 – 108	مسائل أخرى
108	موعد ومكان انعقاد الدورة التاسعة عشرة بعد المائة
	ما استجد من أعمال
109	حالة مشاركة منظمة الأغذية والزراعة في إصلاحات منظومة الأمم المتحدة

- 110 إجراء التقييم المستقل للأعمال الممولة من خارج الميزانية وتأمين الموارد له
- طلب عملية مراجعة خاصة بموجب المادة 12-6 من اللائحة المالية لفحص حسابات المشروعات الجاري التفاوض بشأنها من أجل برنامج منظمة الأغذية والزراعة/البنك الدولي لمكافحة انفلونزا الطيور الممول من البنك الدولي
- 114 - 111 الملحق الأول
- 35 - 1 التقرير السنوي عن أداء الميزانية وعمليات النقل بين البرامج وفيما بين أبواب الميزانية في الفترة المالية 2006-2007
- 35 - 1 الملحق الثاني
- جدول الاشتراكات المقترح للفترة 2008-2009

مسائل تستدعي اهتمام المجلس

تقرير الدورة الثامنة عشرة بعد المائة للجنة المالية

روما، 17-25 مايو/أيار 2007

تقارير المالية والميزانية

- 9-4 – التقرير السنوي عن أداء الميزانية وعمليات النقل بين البرامج وفيما بين أبواب الميزانية
- 18-10 – المعالم المالية البارزة وحالة الاشتراكات الجارية والمتأخرات

مسائل الإشراف العام

- 32-26 – تعيين المراجع الخارجي

مسائل السياسات المالية

- 41 – جدول الاشتراكات للفترة 2008-2009
- 44 – 42 – تمويل التغطية الطبيعية بعد انتهاء الخدمة في الفترة 2008-2009
- 57 – 50 – ترتيبات تحسين أوضاع العجز النقدي للمنظمة

مسائل الميزانية

- 65 – 58 – موجز برنامج العمل والميزانية

المسائل التنظيمية

- 78 – 76 – اعتماد اللغة الروسية لغةً من لغات المنظمة
- 81 – 80 – جائزة ب. ر. سن – اقتراح لزيادة قيمة الجائزة

تقرير الدورة الثامنة عشرة بعد المائة للجنة المالية
روما، 17-25 مايو/ أيار 2007

المقدمة

1- قَدِّمَت اللجنة إلى المجلس التقرير التالي لدورتها الثامنة عشرة بعد المائة.

2- وقد حضر الدورة الممثلون التالية أسماؤهم:

الرئيس: السيد Aamir Khawaja (باكستان)

الأعضاء: السيد Søren Skafte (الدانمرك)

السيد Eckhard W. Hein (ألمانيا)

السيد Augusto Zodda (إيطاليا)¹

السيد Seiichi Yokoi (اليابان)

السيدة Ana María Baiardi Quesnel (باراغواي)

السيد Roberto Seminario (بيرو)

السيد أحمد العبدالله (قطر)

السيد Lee Brudvig (الولايات المتحدة الأمريكية)

سعادة السيدة Mary M. Muchada (زمبابوي)

3- وأبلغ الرئيس اللجنة بأن السيد Aboubakar Bakayoko (كوت ديفوار) لن يتمكن، مع الأسف، من حضور هذه الدورة الثامنة عشرة بعد المائة للجنة المالية. وأحاطت اللجنة أيضاً بتعيين سعادة السيدة Mary M. Muchada لتحل محل السيدة Verenika Mutiro Takaendesa كممثلة لجمهورية زمبابوي في هذه الدورة. وجرى كذلك تعيين سعادة السيد Romualdo Bettini ليحل محل السيد Augusto Zodda كمثل لإيطاليا خلال الأيام الأربعة الأولى من الدورة الحالية.

تقارير المالية والميزانية

التقرير السنوي عن أداء الميزانية وعمليات النقل بين البرامج وفيما بين أبواب الميزانية

4- استعرضت اللجنة، وفقاً للمادة 4-6 من اللائحة المالية، التقرير السنوي الأربيعين للمدير العام عن أداء الميزانية وعمليات النقل بين البرامج وفيما بين أبواب الميزانية في الفترة 2006-2007، على أساس الحسابات غير المراجعة لعام 2006 والتوقعات حتى نهاية الفترة المالية (انظر الملحق الأول).

¹ حل سعادة السيد Romualdo Bettini محل السيد Zodda من 17 إلى 22 مايو/أيار 2007.

5- أخذت اللجنة علماً بالبنود التي لم ترصد لها مخصصات كافية، وتقدر قيمتها الكلية بنحو 39 مليون دولار أمريكي، والتي تؤثر على توقعات أداء البرنامج العادي في الفترة 2006-2007. ومن ذلك فرق سلبي كبير متوقع في تكاليف الموظفين (19 مليون دولار أمريكي)² وتكاليف إعادة توزيع الموظفين الذين ألغيت وظائفهم (11 مليون دولار أمريكي). ورأت اللجنة أن هذه البنود التي لم ترصد لها مخصصات كافية تدار، وفقاً للمادة 4-1 من اللائحة المالية، في نطاق ميزانية البرنامج العادي التي أقرها مؤتمر المنظمة باعتمادات قدرها 765.7 مليون دولار أمريكي، وذلك وإلى حد بعيد، عن طريق تخفيض المخصصات، على أساس الأولوية، بنسب تتراوح بين 0.3 في المائة و5.3 في المائة.

6- أخذت اللجنة علماً بالتوقعات المؤقتة لعمليات النقل خلال الفترة المالية من البابين الثاني (0.7 مليون دولار أمريكي) والرابع (5 ملايين دولار أمريكي) إلى الأبواب الأول (0.3 مليون دولار أمريكي) والثالث (1.1 مليون دولار أمريكي) والخامس (2 مليون دولار أمريكي) والسادس (2.3 مليون دولار أمريكي) من الميزانية. كما أحاطت بأن الطلب الرسمي لعمليات النقل سيقدم في الدورة المقبلة للجنة، التي ستعقد في شهر سبتمبر/أيلول 2007، على أساس المعلومات المحدثة.

7- ناقشت اللجنة باستفاضة البندين الإضافيين اللذين سيتخطى الإنفاق فيهما في الفترة 2006-2007 المبلغين المرصودين لهما في الميزانية، وهما مدفوعات نهاية الخدمة (6.8 مليون دولار أمريكي) وجزء من تكاليف الخدمة الجارية للتغطية الطبية بعد انتهاء الخدمة (14.2 مليون دولار أمريكي). وقد التُمست توجيهات اللجنة بالنسبة لمساري عمل بديلين لتغطية هذه التكاليف البالغة 21 مليون دولار أمريكي والتي لم ترصد لها مخصصات كافية:

1- السماح بالاستمرار في تحميل عبء هذين البندين للحساب العام، مما يؤدي إلى تفاقم العجز؛ أو

2- تحديد مصدر للتمويل في نطاق اعتمادات البرنامج العادي، مما يؤدي إلى تخفيض في أنشطة البرنامج.

8- أبلغت اللجنة بأهمية معالجة هذه التكاليف التي لم ترصد لها مخصصات كافية بصورة تمكن من تجنب زيادة تفاقم العجز في الحساب العام للمنظمة. بيد أن بعض الأعضاء أشار إلى أنه لا يمكن تخفيض سوى أنشطة قليلة جداً من أنشطة البرنامج في هذا الوقت من الفترة المالية وكان من رأيهم أن يظل البنودان محملان للحساب العام، مما يؤدي إلى زيادة العجز فيه (الخيار 1). كما اقترح بعض الأعضاء مزيجاً من الخيارين 1 و2 بحيث تظل تكاليف الخدمة الجارية للتغطية الطبية بعد انتهاء الخدمة محملة للحساب العام في حين تغطي الزيادة في تكاليف مدفوعات نهاية الخدمة في الفترة 2006-2007 (6.8 مليون دولار أمريكي) من اعتمادات البرنامج العادي، نظراً للتأثير النقدي المباشر، المترتب على هذه المدفوعات. ورأى الكثير من الأعضاء أنه ينبغي، في حالة الاتفاق على تغطية أي من هذه التكاليف من اعتمادات البرنامج العادي، حماية برنامج التعاون التقني وفقاً لروح تقرير المؤتمر لعام 2005.

² لا يشمل هذا المبلغ الزيادة في مرتبات موظفي الخدمات العامة البالغة تكلفتها 13.9 مليون دولار والتي مولت من الاشتراكات المقدرة على روسيا ومن حساب الاحتياطي الخاص.

9- بيد أنه في ضوء ما تقدم، طُلب من الأمانة أن تستعرض إمكانية إيجاد حلول بديلة لتمويل الزيادات في مدفوعات نهاية الخدمات من مخصصات البرنامج العادي في موازنة حماية برنامج التعاون التقني وأن ترفع تقريراً بهذا الشأن إلى لجنة المالية في دورتها في سبتمبر/أيلول 2007.

المعالم المالية البارزة وحالة الاشتراكات الجارية والمتأخرات

10- استعرضت اللجنة الوثيقة المتعلقة بالمعالم المالية البارزة وحالة الاشتراكات الجارية والمتأخرات التي تعرض نتائج الحسابات غير المراجعة للعمليات في 31 ديسمبر/كانون الأول 2006 والمركز المالي للمنظمة في منتصف الفترة المالية الجارية. كما استعرضت اللجنة ورقة عمل بشأن حالة الاشتراكات المقدرة في 17 مايو/أيار 2007. ولاحظ بعض الأعضاء أن اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام سيحسن كثيراً من شفافية المعلومات المالية وكمالها عن طريق تخصيص قيم أكثر واقعية للأصول والخصوم، على السواء، في الحسابات الرسمية للمنظمة.

11- هبط العجز في الحساب العام في 31 ديسمبر/كانون الأول 2006 إلى 95.6 مليون دولار أمريكي مقارنة بمستواه البالغ 124.8 مليون دولار أمريكي في ختام الفترة المالية السابقة. بيد أن التحسين يستند إلى نتائج مؤقتة، ولا يمكن اعتباره دليلاً على النتيجة النهائية للفترة المالية 2006-2007.

12- لدى استعراض المعالم المالية البارزة، أحاطت اللجنة بالنقاط البارزة التالية:

(أ) أن الاشتراكات غير المسددة من الدول الأعضاء قد هبطت من 179 مليون دولار أمريكي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2005 إلى 110.5 مليون دولار في 31 ديسمبر/كانون الأول 2006 بفضل بعض المدفوعات الكبيرة التي أدتها دول أعضاء في نهاية عام 2006، ومن المخصص المرصود بنسبة 100 في المائة مقابل الاشتراكات غير المدفوعة قد هبط بمبلغ 68.5 مليون دولار أمريكي. وأن المساهمات غير المدفوعة مقابل الاشتراكات المقدرة للبرنامج العادي وبلغت 45.2 مليون دولار أمريكي في نهاية عام 2006 بالقيمة الموحدة للدولار. واستمر المستوى المرتفع للمتأخرات من السنوات السابقة والبالغ 52.6 مليون دولار بالقيمة الموحدة للدولار في 31 ديسمبر/كانون الأول 2006. ولا تزال المساهمات غير المدفوعة والمتأخرات الحالية، في ظل نفاذ الاحتياطي، تشكل أهم العوامل التي تقوض السلامة المالية للمنظمة.

(ب) أن التمويل غير الكافي المرصود لاستهلاك تكلفة التغطية الطبية بعد الخدمة مازال مصدراً للعجز الهيكلي في الحساب العام. فقد بلغ عبء استهلاك هذه التكلفة 22.9 مليون دولار أمريكي في 2006 في حين كانت التقديرات المعتمدة لتمويل استهلاكها تبلغ 7.1 مليون دولار أمريكي للسنة كلها. وأسفر المبلغ الناقص، وقدره 15.8 مليون دولار أمريكي عن زيادة العجز في الحساب العام. وعلى الجانب الإيجابي فإن عائد الاستثمار طويل الأجل، الذي خصص بقرار من المؤتمر لتمويل نصيب المنظمة من الخصوم المتعلقة بالموظفين، قد بلغ 16 مليون دولار أمريكي في السنة المنتهية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2006.

(ج) أن المصروفات التي حُمِّلت لحساب المصروفات الرأسمالية في السنة المنتهية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2006 بلغت 8.5 مليون دولار أمريكي، مما خلف رصيداً غير معروف قدره 1.6 مليون دولار أمريكي.

(د) أن معدل الصرف لبرنامج التعاون التقني قد هبط خلال عام 2006 من 5.2 مليون دولار أمريكي في الفترة المالية 2004-2005 إلى مستوى بلغ متوسطه الشهري 2.7 مليون دولار أمريكي في عام 2006، تعبيراً عن العجز في السيولة الذي واجهته المنظمة خلال عام 2006، والذي يتبين من مستويات الاقتراض الخارجي التي بلغت 104 ملايين دولار أمريكي في نوفمبر/تشرين الثاني 2006.

13 - فيما يخص العناصر الأخرى لاحتياجات المنظمة، أُبلغت اللجنة بأن تأخر وصول اشتراكات الأعضاء اقتضى تقديم سلفة بقيمة الرصيد الكامل لصندوق رأس المال العامل في مايو/أيار 2006، مما خلف رصيداً لا يتجاوز 0.3 مليون دولار أمريكي بالقيمة الاسمية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2006. وعلى نفس الغرار، شملت تحركات حساب الاحتياطي الخاص خلال عام 2006 تقديم سلف إلى الحساب العام في مايو/أيار 2006، قبل اللجوء إلى الاقتراض الخارجي، ومكاسب صافية من فروق سعر الصرف تبلغ 8.2 مليون دولار أمريكي، وقيد بمبلغ 6.4 مليون دولار وافقت عليه الأجهزة الرئاسية لتغطية الجزء غير المرصود في الميزانية من الزيادة في مرتب موظفي الخدمات العامة. وبلغ رصيد حساب الاحتياطي الخاص 12.1 مليون دولار أمريكي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2006.

14 - في 31 ديسمبر/كانون الأول 2006 بلغ رصيد الصندوق الخاص لحالات الطوارئ ونشاطات إعادة التأهيل، الذي أنشئ في عام 2004 وفقاً للمادة 6-7 من اللائحة المالية، 11.7 مليون دولار أمريكي، بلا تغيير عملياً مقارنة برصيده في ختام الفترة 2004-2005. وخلال العام المنتهي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2006، ساهمت الحكومات الأعضاء بمبلغ كلي قدره 23 مليون دولار أمريكي في الصندوق، وهو مبلغ استخدم 22.6 مليون دولار أمريكي منه في عمليات تصدي المنظمة لأنفلونزا الطيور.

15 - أُبلغت بأن القضايا المالية الرئيسية التي تواجه المنظمة في هذا العام مشابهة لتلك التي واجهتها خلال الفترة المالية المنصرمة. وأبلغت اللجنة، إضافة إلى ذلك، بأن تكاليف معينة من تلك التي لم ترصد لها مخصصات كافية في الميزانية والتي تسهم في زيادة عجز الحساب العام في 2007.

16 - فيما يخص حصة المنظمة في الالتزامات الخاصة بالموظفين، كانت اللجنة والمجلس قد اعترفا بالفعل في عام 2005 بأن التقدير البالغ 14.1 مليون دولار أمريكي لتمويل استهلاك تكلفة التغطية الطبية بعد انتهاء الخدمة ليس كافياً لمقابلة أعباء الاستهلاك الفعلية البالغة 45.4 مليون دولار أمريكي للفترة المالية 2006-2007. وسوف تستعرض اللجنة آخر نتائج الحسابات الاكتوارية في إطار بند جدول أعمالها عن تمويل التغطية الطبية بعد انتهاء الخدمة في الفترة 2008-2009. وأحاطت اللجنة أيضاً بالآثار المالية لغير ذلك من تكاليف الموظفين غير المرصودة في الميزانية والتي سيلزم مواجهتها في عام 2007، بما في ذلك جزء من تكاليف الخدمة الجارية فيما يخص التغطية الطبية بعد

انتهاء الخدمة والمدفوعات الإضافية لانتهاء الخدمة. وقد نوقشت هذه القضايا في إطار بند جدول أعمالها عن التقرير السنوي عن أداء الميزانية وعمليات النقل بين البرامج وفيما بين أبواب الميزانية.

17- أبلغت اللجنة بأن السيولة في الحساب العام ستظل تعاني من الضغوط الناجمة عن التأخر في تسلم الاشتراكات واستمرار المستوى المرتفع للمتأخرات. وكان من الضروري اللجوء إلى اقتراض مبالغ كبيرة في 2006، وقد شرعت بالفعل في الاقتراض في الشهور الأولى من عام 2007 (تصل القروض من المصارف حالياً إلى 25 مليون دولار أمريكي). وعلى أساس أنماط الاشتراكات والمصروفات المتوقعة، فإن الاقتراض سيستمر حتى نهاية 2007 مع توقع ذروة تتجاوز 100 مليون دولار أمريكي في أكتوبر/تشرين الأول من هذا العام، إلا إذا سددت اشتراكات كبيرة بصورة مبكرة عما حدث في الماضي. وأبلغت اللجنة بأن الحدود الائتمانية المتاحة للمنظمة كافية لتغطية احتياجاتها من القروض، وأن المنظمة تلتزم حدوداً ائتمانية إضافية. وقد بلغ المجموع التراكمي لتكاليف الفوائد على الاقتراض الخارجي 1.5 مليون دولار أمريكي في عام 2006 ومن المتوقع أن يزيد إلى ما يتراوح بين 2.5 مليون دولار أمريكي و 3 ملايين دولار أمريكي في عام 2007. ونظراً لحجم المبالغ، فإن أسلوب الإبلاغ عن تكاليف الفوائد في حسابات المنظمة سيتم تغييره بالصورة المناسبة لذلك.

18- إذ أحاطت اللجنة بأن 31.54 في المائة من الاشتراكات المقدرة قد تم تسلمه حتى 17 أبريل/نيسان 2007 وأن 300 مليون دولار أمريكي من هذه الاشتراكات مازالت مستحقة للمنظمة في هذا الوقت من السنة، فقد أعربت عن القلق الشديد إزاء نقص السيولة وتزايد العجز حيث أن هذين العاملين يلقيان ظلال الشك على قدرة المنظمة على الاضطلاع بالمهمة المنوطة بها. وأحاطت اللجنة مع القلق الشديد كذلك بحجم العجز التراكمي للحساب العام وقدره 95.6 مليون دولار أمريكي، واللجوء المتكرر إلى الاحتياطات (قدم رصيذاً حساب رأس المال العامل وحساب الاحتياطي الخاص بالكامل مرة أخرى كسلفة للحساب العام)، ومدى الاقتراض الخارجي. إضافة إلى ذلك، ناقشت اللجنة المستويات اللازمة لحساب رأس المال العامل وحساب الاحتياطي الخاص وأحاطت بأنه سيجرى النظر في اقتراحات لتجديد موارد الاحتياطات أثناء مناقشة البند 14 من جدول الأعمال - موجز برنامج العمل والميزانية للفترة 2008-2009. وأعربت اللجنة عن القلق الإضافي إزاء المستوى الحالي لاشتراكات الأعضاء المتأخرة، واستمرار العدد الكبير من الدول الأعضاء المعرضة لمشكلات تتعلق بحقوق التصويت، وما يمثله كل من تكلفة الفوائد والاقتراض الخارجي من خسارة في الموارد. ومرة أخرى أهابت اللجنة بقوة بالأعضاء للوفاء بمسؤولياتهم تجاه المنظمة عن طريق كفالة تأدية اشتراكاتهم غير المدفوعة للمنظمة على وجه السرعة. وقررت اللجنة إبلاغ المجلس بالحالة المالية الخطيرة التي تتعرض لها المنظمة في الوقت الراهن.

تقرير عن الاستثمارات في عام 2006

19- أخذت اللجنة علماً بالمعلومات الواردة في الوثيقة المذكورة أعلاه (FC 118/4).

المسائل الإشرافية

تقرير مرحلي عن تنفيذ توصيات المراجع الخارجي

20- أخذت اللجنة علماً بالمعلومات الواردة في الوثيقة المذكورة أعلاه (FC 118/5).

التقرير السنوي عن أعمال مكتب المفتش العام في 2006

21- تلقت اللجنة ملخصاً موجزاً للتقرير السنوي لأعمال مكتب المفتش العام في 2006 الذي عرض على أعضاء اللجنة لاستعراضه ومناقشته.

22- وشكرت اللجنة المفتش العام على تقديمها تقريراً بهذا القدر من الوضوح والإيجاز والمعلومات، ثم ناقشت الجوانب الرئيسية في التقرير وحصلت، حيثما دعت الحاجة، على إيضاحات من كل من المفتش العام والمستشار القانوني للمدير العام المساعد بالوكالة في مصلحة الموارد البشرية والمالية والمادية. وكانت القضايا الرئيسية التي ناقشتها اللجنة كالتالي:

- إبداء القلق إزاء استغلال موظفي الفئة الفنية في المنظمة للمبلغ المقطوع في مستحقات السفر؛
- أسباب انخفاض توصيات المراجعة المقللة من 55 في المائة عام 2005 إلى 46 في المائة عام 2006 وسبب بقاء 75 من توصيات الفترة 2001-2005 مفتوحة مع أنها أُعتبرت شديدة الخطورة؛
- حالة توصية لجنة المالية بإتاحة تقارير المراجعة للدول الأعضاء عند الطلب؛
- حالة شغل وظيفتي المراجع الشاغرتين في بانكوك والقاهرة؛
- حالة نقل أنشطة فريق المناقصات إلى مصلحة الموارد البشرية والمالية والمادية؛
- التحقيق في الظروف التي أحاطت بإقدام المدير السابق لشعبة إدارة الموارد البشرية على مغادرة المنظمة وفي ما إذا كانت اللجنة ستحصل على تقرير تقديري؛
- التحقيق في نتائج التقييم النوعي الذي أجراه معهد مراجعي الحسابات الداخليين لمكتب المفتش العام.

23- وأبدت اللجنة قلقها، بصورة خاصة، إزاء الاستغلال الظاهر من جانب بعض الموظفين لمستحقات المبلغ المقطوع وجرت طمأننتها إلى أن مكتب المفتش العام والإدارة يسعيان إلى معالجة هذه المسألة.

- 24- وأثنت اللجنة أيضاً على ردود الأمانة على شواغلها خاصة وأن:
- المنظمة اتخذت ولا تزال تتخذ خطوات لإعداد بروتوكول من أجل إتاحة تقارير المراجعة للبلدان الأعضاء؛
 - تمّ شغل منصب المراجع الشاغرين في كل من القاهرة وبانكوك؛

- المفتش العام يتابع جاهداً موضوع التوصيات الخمسة والسبعين الشديدة الخطورة من الفترة 2001-2005 وسيقدم تقريراً عن حالتها إلى لجنة المراجعة في شهر يونيو/حزيران 2007؛
- مكتب المفتش العام اتخذ خطوات لنقل نشاط فريق المناقصات إلى إدارة الموارد البشرية والمالية والمادية.

لجنة المراجعة (الداخلية) في منظمة الأغذية والزراعة – التقرير السنوي المقدم إلى المدير العام عن عام 2006

25- أخذت اللجنة علماً بالمعلومات الواردة في التقرير السنوي للجنة المراجعة (الداخلية) المقدم إلى المدير العام عن عام 2006.

تعيين المراجع الخارجي

26- نظرت اللجنة في المقترحات الواردة بشأن خدمات المراجعة الخارجية. وأحاطت اللجنة بأنه رغم دعوة جميع الدول الأعضاء إلى المناقصة على هذه الخدمات، فإن الردود المناسبة الواردة قد اقتضت على ستة ردود.

27- وأخذت اللجنة علماً بأنه :

- وفقا لما تم الاتفاق عليه في الدورة الخامسة عشرة بعد المائة للجنة، انعقدت جماعة عمل تابعة للجنة في 6 مارس/آذار 2007، لاستعراض العطاءات الستة الواردة ووضع قائمة قصيرة بأفضل الاقتراحات المقدمة.
- وبعد استعراض العطاءات بالتفصيل على أساس جميع المعايير التي وافقت عليها لجنة المالية في دورتها الخامسة عشرة بعد المائة، انتهت جماعة العمل إلى أن العطاءين المقدمين من مراقب ومراجع عام حسابات الهند وهيئة مراجعة الحسابات في الفلبين يعتبران، في مجملهما، أفضل كثيرا من سائر العطاءات. وبناء على ذلك، قررت جماعة العمل أنه يجب الاقتصار على هذين العطاءين عند وضع القائمة القصيرة التي يقوم أصحابها بعرضها على لجنة المالية. وأقرت اللجنة عملية الاستعراض التي قامت بها جماعة العمل والقائمة القصيرة التي اقترحتها.

28- وقام صاحبا العطاءين المدرجين في القائمة القصيرة بعرض عطاءيهما على اللجنة في دورتها الثامنة عشرة بعد المائة لتمكين الأعضاء من تقدير العرضين بصورة أفضل وإتاحة الفرصة لهم لالتماس معلومات وتوضيحات إضافية لتيسير عملية الاختيار.

29- وسلم الأعضاء بأهمية ضمان أن تكون عملية الاختيار موضوعية، وغير منحازة وشفافة، وقائمة على أساس الاستحقاق، ولاحظوا أن المقترحات التي قدمها صاحبا العطاءين المدرجان في القائمة القصيرة تتمتع بجودة مرتفعة على حد سواء. وبحثت اللجنة جوانب شتى من المقترحين، مثل: الاستقلالية، ومؤهلات المسؤولين والموظفين، والتعليم والخبرة، ونهج مراجعة الحسابات واستراتيجيته، وتقارير مراجعة الحسابات، والتكاليف. وعند إصدار التوصية،

أخذت اللجنة أيضا فرصة التناوب في الحسابان. واتفقت اللجنة على أن توصي المجلس بالنظر في العرض المقدم من هيئة مراجعة الحسابات في الفلبين.

30 - وأشادت الهيئة بالمراجع الخارجي الحالي، المراقب والمراجع العام للهند، وحيته على عمله وتقاريره الممتازة التي قدمها إلى الهيئة خلال الفترات المالية الثلاث الماضية.

31- وأوصى بعض أعضاء اللجنة بتغيير سياسة المنظمة في المستقبل بحيث يمكن، عندما يحين الموعد المقبل لتعيين المراجع الخارجي، تعيين المراجع لمدة ست سنوات غير قابلة للتجديد، حيث يتيح ذلك الاستمرارية الكافية ويحيد الاستقلالية والتناوب.

32- وأوصت لجنة المالية المجلس باعتماد القرار التالي بتعيين المراجع الخارجي لمدة أربع سنوات، اعتباراً من عملية مراجعة حسابات الفترة المالية 2008-2009:

القرار ... /132

تعيين المراجع الخارجي

إن المجلس،

إذ يلاحظ أن لجنة المالية توصي بتعيين هيئة مراجعة الحسابات في جمهورية الفلبين مراجعاً خارجياً لحسابات المنظمة؛

وإذ يسلم بضرورة وأهمية المهام التي يضطلع بها مراجع الحسابات الخارجي في مراجعة حسابات المنظمة والمصادقة عليها؛

يقدر تعيين هيئة مراجعة الحسابات في جمهورية الفلبين مراجعاً خارجياً لحسابات المنظمة لفترة أربع سنوات تبدأ عام 2008.

السياسات التي تتبعها مؤسسات منظومة الأمم المتحدة بشأن استعمال برمجيات المصدر المفتوح لأغراض التنمية (JIU/REP/2005/7)

33- أخذت اللجنة علماً بالمعلومات الواردة في الوثيقة CL 132/INF/10 المعنونة - السياسات التي تتبعها مؤسسات منظومة الأمم المتحدة بشأن استعمال برمجيات المصدر المفتوح لأغراض التنمية.

**استعراض ثانٍ لتنفيذ اتفاقات المقارّ التي أبرمتها
المنظمات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة: توفير أماكن للمقارّ
وتسهيلات أخرى من قِبَل البلدان المضيفة (JIU/REP/2006/4)**

34- عند استعراض هذا التقرير لوحدة التفتيش المشتركة ركزت اللجنة على ثلاث قضايا. أولاً، أحاطت اللجنة علماً بالتوصية بأنه ينبغي للرؤساء التنفيذيين لمنظمات الأمم المتحدة أن يذكروا المسؤولين بالتزامهم باتباع سلوك مثالي في مراعاة القوانين والتقاليد في البلدان المضيفة. وأبلغت اللجنة بأن المنظمة أصدرت عدداً من رسائل التعميم تذكّر فيها الموظفين بأنه لا يجوز لهم التدرّع بالحصانات الدبلوماسية التي يتمتعون بها وبالحصانة الوظيفية للمنظمة في حالات عدم الوفاء بالتزاماتهم الخاصة.

35- أحاطت اللجنة علماً بالتوصيات المتعلقة بالتفاعل مع الحكومة المضيفة، بما في ذلك من خلال إنشاء لجنة معينة بالعلاقات مع الحكومة المضيفة. ولوحظ في هذا الصدد أنّ لجنة المالية ولجنة الشؤون الدستورية والقانونية تتمتعان بسلطة استعراض مثل هذه المسائل، وقد فعلتا ذلك في ما مضى، فتنبغي بذلك الحاجة إلى وجود أي لجنة تخصص لهذا الغرض. وتشمل الوظائف الدستورية للجنة الشؤون الدستورية والقانونية، على وجه التحديد، مسائل تتعلق بامتيازات وحصانات المنظمة في المقرّ وفي المكاتب الإقليمية والقطرية.

36- ثالثاً، لاحظت أنّ بعض كبار الموظفين في المنظمة في إيطاليا يواجهون صعوبات في الحصول على إعفاءات من الضريبة على القيمة المضافة وأنّ هذا لا يتماشى على ما يبدو لا مع القسم 28(أ)(3) من المادة 13 من اتفاقية المقر الصادرة عام 1950 التي يُمنح بموجبها كبار الموظفين مزايا وحصانات لا تقلّ عن تلك التي تُمنح لأعضاء السلك الدبلوماسي؛ ولا مع الرسائل المتبادلة بتاريخ 20-23 ديسمبر/كانون الأول 1986 بشأن التفسير الأصلي لهذه المادة.

37- ولتوضيح أبعاد هذه المشكلة، أشار ممثل إيطاليا إلى أنّ السلطات الضريبية الإيطالية لم ترفض حتى الآن سوى 6.2 في المائة من طلبات الإعفاء الضريبية على القيمة المضافة المقدمة من موظفي المنظمة. ولاحظ أنه، رغم حدوث صعوبات معيّنة في حالات فردية، فهذا لا يعني أنّ الحكومة الإيطالية تحجب هذه المزايا أو تعالج طلبات الإعفاء الضريبي المقدّمة من كبار موظفي المنظمة بشكل مختلف عن طلبات أعضاء السلك الدبلوماسي. وقدم ضمانات بأنّ إيطاليا سوف تحترم التزاماتها كاملة ولن تميّز على أساس معايير مثل الجنسية، كما أنها لن تميّز بين كبار الموظفين في المنظمة وأعضاء السلك الدبلوماسي.

38- ولدى إقراره بأن من المهم أن تتفق المنظمة مع السلطات الضريبية الإيطالية بشأن المعايير الواجبة التطبيق لمعالجة طلبات الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة، أعرب عن استعداد حكومته لإنشاء مجموعة عمل تضمّ ممثلين عن وزارتي الشؤون الخارجية والمالية وعن المنظمة كي تعمل، طبقاً للاتفاقات السارية حالياً، على إيجاد حل سريع للقضايا العملية ذات الصلة مثل الشفافية وتجنّب حالات سوء الاستخدام وإعداد خطوط توجيهية بهذا الصدد.

39- وأعربت لجنة المالية عن تقديرها العميق لحكومة إيطاليا على ما قدّمته من تسهيلات للمنظمة وموظفيها على مرّ السنين، ولاسيما جميع التسهيلات الخاصة بالمقر. ورحّبت اللجنة بالضمانات التي قدمها ممثل إيطاليا حول نيّة حكومته احترام الاتفاقات الموجودة احتراماً كاملاً، فضلاً عن الضمانات بعدم ممارسة أي شكل من أشكال التمييز. وأحاطت اللجنة بأنّ هذا يتمشى مع مقترح تقدّمت به المنظمة من خلال مذكرة شفوية بعثت بها إلى الحكومة الإيطالية بتاريخ 30 مارس/آذار 2007، وأعربت عن أملها في الحصول على تقرير عن النتائج الإيجابية لمناقشات مجموعة العمل.

نحو برنامج للأمم المتحدة للمساعدة الإنسانية من أجل الاستجابة للكوارث والحد منها: الدروس المستفادة من كارثة موجات المد الزلزالي (التسونامي) بالمحيط الهندي (JIU/REP/2006/5)

40- أخذت اللجنة علماً بالمعلومات الواردة في الوثيقة المذكورة أعلاه (CL 132/INF/12).

مسائل السياسات المالية

جدول الاشتراكات للفترة 2008-2009

41- استعرضت اللجنة جدول الاشتراكات للفترة المالية 2008-2009 الوارد في الوثيقة FC 118/10 Corr. 1 وقبلت هذا الجدول المستمد من جدول اشتراكات الأمم المتحدة (أنظر الملحق الثاني). ورحبت اللجنة باستعداد الأمانة لتقديم معلومات عن المنهجية المستخدمة في حساب جدول اشتراكات الأمم المتحدة، ولتيسير فرص الوصول إلى هذه المعلومات. وأقرت اللجنة مشروع القرار التالي بقصد إحالته إلى المجلس والمؤتمر:

قرار

جدول الاشتراكات للفترة 2008-2009

إن المؤتمر،

وقد أخذ علماً بتوصيات الدورة الثانية والثلاثين بعد المائة للمجلس؛

وإذ يؤكد أنه على المنظمة أن تتبع، كما في السابق، جدول الأمم المتحدة للأنصبة المقررة بعد تعديله بما يتناسب مع مختلف الأعضاء في المنظمة؛

يقدر أن يستمد جدول اشتراكات المنظمة للفترة 2008-2009 مباشرة من جدول الأمم المتحدة للأنصبة المقررة المعمول به في سنة 2007؛

يعتمد الجدول الوارد في المرفق — بهذا التقرير لاستخدامه عامي 2008 و2009.

تمويل التغطية الطبية بعد انتهاء الخدمة في الفترة 2008-2009

42 - استعرضت لجنة المالية الوثيقة FC 118/11 وأحاطت بأن آخر تقييم اكتوبري لعام 2006 يفيد بأن التزامات الخدمة السابقة للتغطية الطبية بعد انتهاء الخدمة بلغت 526.3 مليون دولار أمريكي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2006، بهبوط 7.1 مقداره مليون دولار عن تقييم عام 2005. وقد أجرت التقييم شركة متخصصة اختيرت بناء على مناقصة مشتركة طرحتها وكالات الأمم المتحدة التي تقع مقارها في روما. فأجرت الشركة تحليلاً لتكلفة طلبات الاسترداد الفعلية، ومدفوعات الاستحقاقات وجداول المرتبات، وتطبيق آخر الافتراضات الاقتصادية والديموغرافية، بما في ذلك سعر الخصم، والتضخم، وتضخم التكاليف الطبية، ومعدلات الوفيات، وأعمار التقاعد. وأحاطت اللجنة بأنه لو كان استهلاك الالتزام الخاص بالخدمة السابقة مقابلاً لتمويل الفترة المالية عند المستوى الذي يحدده آخر تقييم اكتوبري، وهو نهج يتفق مع الموقف الذي أعرب عنه المجلس في دورته الخامسة والعشرين بعد المائة ومع التوقع الذي أعرب عنه المجلس في شهر نوفمبر/تشرين الثاني 2005، فإن تمويل الخدمة السابقة للتغطية الطبية بعد انتهاء الخدمة اللازمة للفترة المالية 2008-2009 يبلغ في هذه الحالة 45 مليون دولار أمريكي. ويمثل هذا المبلغ زيادة قدرها 31 مليون دولار أمريكي على التمويل المعتمد للفترة المالية والبالغ 14.1 مليون دولار أمريكي في الفترتين الماليتين 2004-2005 و2006-2007 على السواء.

43 - أحاطت اللجنة أيضاً بتحليل مقارن لالتزامات التغطية الطبية بعد انتهاء الخدمة في منظمة الأغذية والزراعة والأمم المتحدة في نيويورك وغيرها من المنظمات الكبيرة للأمم المتحدة. وقد أسفر احتساب القيمة الاكتوارية المحدثة للالتزامات المستحقة على الأمم المتحدة فيما يخص التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة في 31 ديسمبر/كانون الأول 2005 عن أن هذه القيمة تعادل 2.1 مليار دولار أمريكي. وأبلغت اللجنة بأن الأمم المتحدة ستسجل جميع هذه الالتزامات في كشوفها المالية عن الفترة المنتهية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2006 والفترات التالية. وناقشت اللجنة أسلوب المنظمة في معالجة الالتزامات الخاصة بالتغطية الطبية بعد انتهاء الخدمة في الحسابات المراجعة، ولاحظت أن جزءاً كبيراً من الالتزامات الفعلية مازال بدون تسجيل في هذه الحسابات. وفي حين تنشر الالتزامات بأكملها في الملاحظات الملحقة بالحسابات فقد أبلغت اللجنة بأنه، باعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، ستقوم جميع كيانات الأمم المتحدة بتسجيل القيمة الكاملة للالتزامات في كشوفها المالية، وأحاطت اللجنة بأن كل منظمة في منظومة الأمم المتحدة تتحمل المسؤولية عن تمويل التزامها الخاص بالتغطية الطبية بعد انتهاء الخدمة. وليس من المتوقع اعتماد حل على مستوى منظومة الأمم المتحدة لتمويل التغطية الطبية بعد انتهاء الخدمة حيث إن حجم الالتزامات يتفاوت بين وكالة وأخرى وأن الوكالات تتبع نهجاً مختلفة.

44 - قررت اللجنة إبلاغ المجلس بآخر التقديرات الاكتوارية للالتزامات الخاصة بالخدمة السابقة للتغطية الطبية بعد انتهاء الخدمة، وأن تضع توصيتها إلى المجلس بشأن تمويل التغطية الطبية بعد انتهاء الخدمة للفترة 2008-2009 في الدورة التي ستعقدها في سبتمبر/أيلول 2007 عندما يكون تقرير التقييم الخارجي المستقل قد أصبح متاحاً.

التقرير المرحلي الرابع بشأن تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام

45- أحاطت اللجنة علماً بالتقدم المحرز بشأن اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في المنظمة، ولاحظت أن تقديرات التكاليف الكلية للمشروع، بما في ذلك التكاليف التقنية، تبلغ 7.2 ملايين دولار أمريكي على مدى ثلاث فترات مالية من 2006-2007 إلى 2010-2011. ومن مجموع هذه التوقعات، أُدرج 5.8 ملايين دولار تتصل بالفترة 2008-2009 في مقترحات ميزنة رأس المال في موجز برنامج العمل والميزانية للفترة 2008-2009. وأبلغت اللجنة بوجود درجة معقولة من الثقة في تقديرات التكاليف نظراً لأن النظام المالي للمنظمة يدعم الاشتراطات الحديثة للإبلاغ المالي، وبالتالي يقدر أن التغييرات الرئيسية ستؤثر على عمليات قائمة في مجال مباشرة الأعمال ولن تتطلب تطويرات كثيرة للنظام.

46- ولاحظت اللجنة أن مبلغاً إضافياً مقداره 3.4 ملايين دولار أمريكي رُصد في مقترحات ميزنة رأس المال في موجز برنامج العمل والميزانية للفترة 2008-2009 سيغطي عنصراً للإعداد التقني للنظم بحيث تتلاءم مع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

47- وأشارت اللجنة إلى أن اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام بحلول 1 يناير/كانون الثاني 2010 شرط مفروض على نطاق المنظومة، وأبلغت بأن المنظمة أنشأت آليات للتعاون المشترك بين الوكالات في مجال تطبيق هذه المعايير مع برنامج الأغذية العالمي في روما، ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة العمل الدولية في جنيف. ومن المتوقع أن يسفر هذا التعاون عن حلول مشتركة للمشاكل المشتركة.

48- وأقرت اللجنة بأن تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام يتعلق بالإبلاغ المالي الرسمي للمنظمة، وأنه سيثير قضايا الاتساق مع الميزانية وإعداد تقارير الجهات المانحة. ولا بد من تقييم هذه القضايا داخل المنظمة وكذلك في سياق منظومة الأمم المتحدة برمتها، مع تقديم ما يلزم من مقترحات.

49- وطلبت اللجنة تقريراً مرحلياً إضافياً بشأن اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام من أجل دورتها التي ستُعقد في مايو/أيار 2008، على أن يتضمن أيضاً أي قرارات مطلوبة من اللجنة فيما يتصل بالتغييرات التي قد يتعين إدخالها على الميزانية وإعداد تقارير الجهات المانحة نتيجة لاعتماد هذه المعايير.

ترتيبات تحسين أوضاع العجز النقدي للمنظمة

50- درست اللجنة الوثيقة التي أعدتها الأمانة، بالإضافة إلى الوثيقة التي كانت قد أعدت للدورة الخامسة عشرة بعد المائة للجنة المالية عن الموضوع نفسه، وناقشت تدابير تحسين أوضاع العجز النقدي للمنظمة. كما رحبت اللجنة بما

قدمته الأمانة من معلومات عن الاقتراض الذي تم مؤخراً وإسقاطات الاقتراض لكي تبحثها اللجنة في إطار بندها الدائم عن المعالم المالية البارزة .

51- واتفقت اللجنة على أن أوضاع السيولة في البرنامج العادي للمنظمة حرجة وليس بالإمكان تحسينها إلا من خلال تسديد الدول الأعضاء لاشتراكاتها في مواعيدها المقررة. غير أنه جرى الاعتراف بأن بعض البلدان تواجه أوضاعاً اقتصادية صعبة للغاية. واستعرضت اللجنة أيضاً نتائج المسح الذي أجرته الأمانة للدول الأعضاء بطلب من اللجنة لتحديد القضايا التي تؤثر على توقيت الدفع أو الأسباب الكامنة وراء عدم تسديد الاشتراكات المقررة.

52- أما بالنسبة إلى التدابير الرامية إلى تحسين الدفع من جانب الدول الأعضاء، فقد أيدت اللجنة كافة التدابير المعمول بها حالياً. وأجرى عدة أعضاء مشاورات مع المجموعات الإقليمية التابعين لها، كما اتفق عليه خلال الدورة الخامسة عشرة بعد المائة للجنة، حول التدابير التي جرى بحثها في الماضي ولم تنفذ، وحول المقترحات التي تقدم بها أحد الأعضاء خلال الدورة الثالثة عشرة بعد المائة للجنة، غير أن الأقاليم لم تتوصل جميعها إلى استنتاجات. وخصت اللجنة بالشكر ممثل اليابان على المقترحات التي تقدم بها وعلى المبادرات المختلفة لتحسين تحصيل الاشتراكات.

53- وعليه، اتفق الأعضاء على تقديم اقتراح إلى المؤتمر بتدابير معينة تحظى حالياً بتأييد جميع أعضاء اللجنة، مع إرجاء مناقشة التدابير الأخرى إلى دورة لاحقة، إفساحاً في المجال لمزيد من التحليل والدراسة للتوصيات ذات الصلة التي قد تصدر عن التقييم الخارجي المستقل.

54- واتفقت اللجنة على اقتراح أن يوافق المؤتمر على استثناء من تطبيق المادة 5-6 من اللائحة المالية لتمكين الأمانة من قبول اشتراكات بعملات محلية غير قابلة للتحويل دون قيود، بشروط معينة يرد ذكرها في الفقرتين 12 و19 من الوثيقة FC/110/17:

55- اتفقت اللجنة على تقديم اقتراح إلى المؤتمر، عن طريق المجلس، يقضي بأن يُطلب إلى الدول الأعضاء التي لديها متأخرات تفوق مجموع الاشتراكات المستحقة عليها عن السنتين التقويميتين السابقتين، أن تقدم إلى لجنة المالية جدولاً لتسديدها على أساط كي تستعرضه اللجنة ويوافق عليه المؤتمر بعد ذلك؛

56- واتفقت اللجنة كذلك على تقديم اقتراح إلى المؤتمر، بواسطة المجلس، يقضي بوقف العمل فوراً بعملية إعادة حقوق التصويت تلقائياً لجميع الدول الأعضاء في اليوم الأول من افتتاح المؤتمر.

57- اتفقت اللجنة على التوصية بمشروعي القرارين التاليين إلى المؤتمر، عن طريق المجلس، للأخذ بالتدابير الإضافية المشار إليها أعلاه للتشجيع على تسديد الاشتراكات في موعدها، مع ملاحظة أن المستشار القانوني لم تسنح له الفرصة بعد لاستعراض هذه النصوص بالتفصيل.

قرار المؤتمر رقم 34/...
تدابير للتشجيع على تسديد الاشتراكات في موعدها المقرر

إنّ المؤتمر،

إنّ يلاحظ أنّ أوضاع السيولة في البرنامج العادي للمنظمة حرجة وليس بالإمكان تحسينها إلا من خلال تسديد الدول الأعضاء لاشتراكاتها المقدرة في موعدها المقرر؛

يقدر، من أجل تشجيع الدول الأعضاء على تسديد اشتراكاتها المقدرة في موعدها المقرر، وقف العمل فوراً بعملية إعادة حقوق التصويت تلقائياً إلى جميع الدول الأعضاء في اليوم الأول من افتتاح المؤتمر.

قرار المؤتمر رقم 34/...
تدابير للتشجيع على تسديد الاشتراكات في موعدها المقرر

إنّ المؤتمر

إنّ يلاحظ أنّ أوضاع السيولة في البرنامج العادي للمنظمة حرجة وليس بالإمكان تحسينها إلا من خلال تسديد الدول الأعضاء لاشتراكاتها المقدرة في موعدها المقرر؛

وإنّ يسلم بضرورة اتخاذ تدابير إضافية لتشجيع الدول الأعضاء على تسديد اشتراكاتها المقدرة في موعدها المقرر؛

يقدر استحداث قاعدة يُطلب بموجبها إلى الدول الأعضاء التي عليها متأخرات تفوق مجموع الاشتراكات المستحقة عليها عن السنتين التقويميتين السابقتين، أن تقدّم إلى لجنة المالية جدولاً لتسديدها على أقساط كي تستعرضه اللجنة ويوافق عليه المؤتمر بعد ذلك، كشرط لاستعادة حقوقها في التصويت؛

يقدر، من أجل تسهيل تسديد الاشتراكات بالنسبة إلى الدول الأعضاء التي تتوفر لديها كمية محدودة من العملات القابلة للتحويل، الموافقة على استثنائها من تطبيق المادة 5-6 من اللائحة المالية لتمكين المدير العام من قبول اشتراكات بعملات محلية غير قابلة للتحويل دون قيود، بموجب الشروط التالية:

- تشترط المنظمة أن يكون لها أنشطة في البلد الذي يمكن إنفاق العملة فيه؛
- يكون من السهل استخدام العملة دون مفاوضات إضافية في إطار لوائح الصرف في البلد؛

- تُقبل الاشتراكات بالعملة المحلية فقط بقدر ما يكون بالإمكان استخدامها خلال فترة قصيرة من الوقت، بغية ضمان استلام العملة وإنفاقها بنفس سعر الصرف التشغيلي للأمم المتحدة؛
- يمنح ائتمان مقابل الاشتراكات المقدرة بسعر الصرف التشغيلي للأمم المتحدة الساري عند تاريخ استلام العملة المحلية في حساب مصرفي للمنظمة؛
- عندما يختلف سعر الصرف التشغيلي للأمم المتحدة اختلافا كبيرا عن سعر الصرف في السوق، يطبّق سعر الصرف الذي كانت ستحصل عليه المنظمة للتحويل إلى اليورو أو الدولار في تاريخ إضافة العملة المحلية إلى الحساب المصرفي للمنظمة لغرض حساب اشتراك الدولة العضو؛
- لن تقبل المبالغ بالعملة المحلية للبلدان التي تتعرض عملتها لخفض قيمتها باستمرار. وإذا حدث في أي وقت خلال فترة استخدام الأموال بالعملة المحلية، تخفيض في قيمة الصرف أو تخفيض كبير لقيمة العملة المحلية مقابل اليورو أو الدولار، ستطالب الدولة العضو، بموجب إخطار، بتسديد دفعة تسوية لتغطية الخسارة في سعر الصرف ذات الصلة بالرصيد غير المنفق من هذا الاشتراك؛
- لن يقبل تسديد المتأخرات بعملات غير قابلة للتحويل دون قيود.

يقدر أنه يتعيّن على أي دولة عضو تكون عملتها المحلية غير قابلة للتحويل دون قيود وترغب في اعتماد طريقة الدفع هذه تقديم طلب بذلك إلى المدير العام والحصول على موافقته قبل تحويل أي مبالغ إلى المنظمة. ويعود للمدير العام أن يتخذ القرار بصدد هذا الطلب إذا رأى أنه يخدم مصالح المنظمة ولا يترتب عنه خطر حدوث خسائر مالية.

مسائل الميزانية

موجز برنامج العمل والميزانية

58- سلّمت اللجنة بأنّ مضمون موجز برنامج العمل والميزانية للفترة 2008-2009، الوارد في الوثيقة CL 132/3، يستجيب لطلب المجلس في نوفمبر/تشرين الثاني 2006 لإعداد "خطة مالية شاملة" وأحاطت بأنّه من غير الممكن في هذه المرحلة تحديد قيمة التكلفة المحتملة لتنفيذ توصيات التقييم الخارجي المستقلّ. وركّزت بحثها على الجزء الثالث عن المسائل المالية الأساسية والمتعلقة بالميزانية، وهو يتألف من عنصرين هما:

- 1- الانعكاسات المالية الناجمة عن "ميزانية الإدامة" والتي تسعى إلى المحافظة على مستوى برنامج العمل الذي وافقت عليه الأجهزة الرئاسية للفترة المالية 2006-2007، مع تعديله لاستيعاب كافة الزيادات اللاحقة في التكاليف، فضلا عن الاحتياجات المتكررة التي أحيط الأعضاء علما بها أو أقروها خلال الفترة 2006-2007 لتنفيذها في الفترة المالية 2008-2009؛
- 2- والمقترحات المقدمة لكي تستعيد المنظمة سلامتها المالية.

59- وأثنت اللجنة على المعلومات المقتضبة لكن المتكاملة التي تضمّنها موجز برنامج العمل والميزانية للفترة 2008-2009، باعتبار أنها تشكّل أساساً مفيداً للنقاشات حول برنامج العمل والميزانية للفترة المالية المقبلة. ودرس العديد من الأعضاء هيكل الوثيقة وعدم احتوائها على تصورات متعددة تساعد بالتحديد في تركيز النقاش على القضايا المطروحة. وأعرب أحد الأعضاء عن خيبة أمله لعدم وجود تصورات مالية بديلة. وفيما يتعلق بمستويات الميزانية، أعلنت اللجنة نطاقاً من الآراء يتراوح بين النمو الاسمي الصفري والنمو الحقيقي، ولكنها اتفقت على أن إثارة مناقشة تفصيلية بشأن مستوى الميزانية أمر سابق لأوانه في هذه المرحلة.

60- وأثنت اللجنة أيضاً على المعلومات الإضافية التي قدمت للجنة خلال دورتها هذه، ورأت أنها عرضت عرضاً واضحاً بوجه عام، ولكن الأعضاء طلبوا مزيداً من المعلومات كما هو مبين في الفقرة 63 أدناه. وفي ضوء حجم الزيادات المشار إليها في المجالين المذكورين في الجزء الثالث من موجز برنامج العمل والميزانية للفترة 2008-2009، أولى بعض الأعضاء أولوية أكبر لميزانية البرنامج - مع أنهم يولون أهمية حيوية لمعالجة الأوضاع المالية وأوضاع السيولة - واقترحوا أن تكون الموارد المخصصة كي تستعيد المنظمة عافيتها المالية، موزعة بالتدرج على فترة زمنية أطول.

61- وناقشت اللجنة مطوّلاً الزيادات في التكاليف في الفترة 2008-2009، والمقدرة بنحو 100.9 مليون دولار أمريكي في الفترة المالية. واستعرضت بعناية الزيادات في التكاليف التي تم حسابها، وسلّمت بأن مستوى الزيادات في التكاليف الذي لا سابق له يُعزى بشكل أساسي إلى التعديلات التي أدخلت للتعبير في ميزانية الفترة المالية 2008-2009 عن الزيادات التي طرأت على تكاليف خدمات الموظفين في الفترة المالية الحالية. وقد جرت مناقشتها أيضاً في إطار بند جدول أعمال اللجنة.

62- وأخذت اللجنة علماً بمنهجية عامل انقضاء الوقت وما قد ينجم عنها من مخاطر على مستوى تنفيذ البرنامج كما يرد في الفقرات من 76 إلى 79 في موجز برنامج العمل والميزانية للفترة 2008-2009. وقد علمت بأن عدداً من منظمات الأمم المتحدة تعتمد الأسلوب نفسه وخلّصت إلى أنه ينبغي مواصلة العمل في برنامج العمل والميزانية للفترة 2008-2009 بالمنهجية التي وافق عليها مجلس المنظمة في دورته السابعة بعد المائة.

63- وبالنسبة إلى النسخة الكاملة من برنامج العمل والميزانية، أوصت اللجنة بمواصلة العمل على معالجة الموضوعين المنفصلين الواردين في موجز برنامج العمل والميزانية: (1) اقتراح "ميزانية الإدامة"، بما يشمل مزيداً من التحليل لمختلف عناصرها، ولا سيما الزيادات في التكاليف، والمكاسب والوفورات المحققة من زيادة الكفاءة، واحتياجات الإنفاق الرأسمالي في الفترة 2008-2009، و(2) الاقتراحات كي تستعيد المنظمة عافيتها المالية. وتمنّت اللجنة أيضاً أن تحصل في دورتها في سبتمبر/أيلول 2007 على معلومات أولية وتقريبية عن تكاليف تنفيذ توصيات التقييم الخارجي المستقل، إذا سنح الوقت.

64- وأقرت اللجنة بأنه، في ظلّ التوصيات الوشيكة من التقييم الخارجي المستقل حول ترتيب البرامج بحسب الأولوية، ليس بالإمكان إعادة تخصيص موارد كبرى في الظروف الراهنة ضمن مستوى "ميزانية الإدامة". إلا أنّ اللجنة طلبت إلى الأمانة، رغم وجود هذا العائق، أن تدرج في النسخة الكاملة لبرنامج العمل والميزانية عرضاً واضحاً لبرنامج العمل المقترح في الفترة 2008-2009، يشمل تنفيذ البرامج على الصعيد الميداني، إلى جانب أفكار ملائمة بشأن التحديات الرئيسية كتغير المناخ والطاقة الحيوية.

65- وعلاوة على ذلك، رحّبت اللجنة بعرض الأمانة إعداد مذكرات إعلامية عن كل من المواضيع لمساندة الأعضاء على التحضير للمناقشات حول برنامج العمل والميزانية.

مسائل الموارد البشرية

إحصاءات الموارد البشرية

66- أخذت اللجنة علماً بالمعلومات الواردة في الوثيقة المذكورة أعلاه (FC 118/15).

قرارات الجمعية العامة بشأن توصيات لجنة الخدمة المدنية الدولية ومجلس الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة (بما يشمل التغييرات في جداول المرتبات والبدلات)

67- أخذت اللجنة علماً بالمعلومات الواردة في الوثيقة المذكورة أعلاه (FC 118/16).

موارد شعبة إدارة الموارد البشرية

68- عملاً بالطلب المقدم من لجنة المالية في دورتها الخامسة عشرة بعد المائة، قدمت شعبة إدارة الموارد البشرية تقريراً عن تأثير تخفيض الموارد على برامج الشعبة.

69- ورحبت لجنة المالية بالتقرير وأعربت عن قلقها إزاء تأثير قوة الموارد على قدرة الشعبة على تنفيذ الأنشطة في بعض المجالات البرنامجية ذات الأولوية، خاصة استراتيجيات الاستباقية في مجال تعيين الموظفين، والنظام الجديد لإدارة الأداء، واستعراض مستويات التوظيف بالنسبة لموظفي الخدمات العامة والمعدلات بينهم وبين الموظفين الفنيين، وإعداد وتنفيذ سياسة جديدة للتناوب، والقدرة على دعم إعادة توزيع الموظفين والتغييرات التي تمسهم في المستقبل نتيجة لبرنامج العمل والميزانية للفترة 2008-2009 والإجراء المحتمل للتنفيذ الكامل لنظام إدارة الموارد البشرية.

70 - أبرزت اللجنة أهمية وظيفة الموارد البشرية ووجهت العناية إلى أنها من المجالات التي يرجح أن يقدم التقييم الخارجي المستقل توصيات بشأنها واقتراحات بالتغيير فيها في تقريره النهائي.

71 - إلا أن اللجنة أحاطت كذلك بأنه قد يكون من الضروري في المناخ السائد حالياً في مجال الميزانية أن تحدد شعبة الموارد البشرية، إلى حين تسلم تقرير التقييم الخارجي المستقل، أولويات واضحة وأنه لن يكون من الممكن للشعبة أن تحقق إنجازات في إطار كل برامجها في عام 2007، بما يترتب على ذلك من نتيجة حتمية هي ضرورة إجراء تطوير بعض مجالات البرامج الجديدة إلى عام 2008.

72 - أحاطت اللجنة بالأولوية المتقدمة التي ينبغي إيلاؤها لوظيفة إدارة الموارد البشرية وخاصة استكمال نظام إدارة الموارد البشرية برمته في عام 2008. واستعراض مستويات التوظيف بالنسبة لموظفي الخدمات العامة ومعدل هؤلاء الموظفين إلى الموظفين الفنيين.

المسائل التنظيمية

تقرير مرحلي عن نظم إدارة الموارد الإدارية للمنظمة

73 - أخذت اللجنة علماً بالتقرير وسلّمت بأن جهود المنظمة تنصبّ على المواضيع التي تحظى بأولوية عالية. وأحاطت بأن الإلغاء التدريجي لبعض وظائف نظام إدارة الموارد البشرية، بعد ما حدث من تأخر في تنفيذ النظام، سوف يتم خلال النصف الثاني من عام 2007 وفي عام 2008 وبأن الميزانية الرأسمالية في برنامج العمل والميزانية للفترة 2008-2009 سوف تتضمن اقتراحاً بتخصيص مبلغ مليون دولار أمريكي.

74 - وبالنسبة إلى التحقيق الخاص بالمنهجية المستخدمة في مختلف مشاريع تنفيذ النظم وبالعلاقات الموجودة بينها، أوضحت الأمانة أنّ منهجية Prince2، وهي منهجية لإدارة مشاريع تكنولوجيا المعلومات أقرتها شبكة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الأمم المتحدة، تُستخدم حالياً. وبالإضافة إلى ذلك، تبذل جهود حالياً للالتزام التام بخطة التنمية المستهدفة والتي تقضي بنقل نظام إدارة الموارد البشرية ونظام المحاسبة الميدانية الجديد تدريجياً إلى المكاتب الميدانية في الوقت نفسه.

75 - وأبلغ المراجع الخارجي اللجنة بأنه من غير الممكن إجراء تقييم كامل لمشروع نظام إدارة الموارد البشرية في عام 2007، وتطلّعت اللجنة إلى حصولها على الاستعراض الكامل للنظام من جانب المراجع الخارجي فوراً بعد نقل مختلف العناصر في عام 2008.

اعتماد اللغة الروسية لغةً من لغات المنظمة

76- أحاطت اللجنة بأن الإتحاد الروسي طلب، بعد أن أصبح عضواً في المنظمة في أبريل/نيسان 2006، اعتماد اللغة الروسية لغةً من لغات المنظمة. ولهذا الطلب انعكاسات قانونية ومالية أيضاً. وقد استعرضت أن لجنة الشؤون الدستورية والقانونية الجوانب القانونية في دورتها في أبريل/نيسان 2007، وخلصت إلى أنه سيتعين إدخال تعديلات على الدستور واللائحة العامة للمنظمة إذا أصبحت اللغة الروسية لغةً من لغات المنظمة، في حين أنه سيتعين على لجنة المالية أن تستعرض الانعكاسات المترتبة على ذلك في الميزانية والانعكاسات المالية. ولاحظت اللجنة أن ما يلزم اعتماد اللغة الروسية من خدمات متكررة وما يقترن بها من تكاليف يبلغ 5.2 مليون دولار أمريكي في الفترة المالية 2009/2008 (ويشمل ذلك 4.6 مليون دولار أمريكي كتكاليف متكررة، و0.6 مليون دولار أمريكي كتكاليف لمرة واحدة) استناداً إلى فرضية مفادها أن مستوى التوظيف من أجل اللغة الروسية مماثل لمستوى التوظيف لسائر لغات المنظمة.

77- وفي المناقشة التالية لذلك، جرت الإشارة إلى أن مؤتمر المنظمة كان قد قرر في دورته الأولى في عام 1945 أن القواعد الناظمة لاستخدام اللغات في مداولات المنظمة ووثائقها ينبغي أن تكون مطابقة للقواعد المعتمدة في الأمم المتحدة. وقد أضيفت اللغتان العربية والصينية بعد ذلك إلى لغات المنظمة، وتطلب ذلك تعديلاً للنصوص الأساسية. وجرى التذكير بأن تنفيذ قرار المؤتمر باعتماد اللغة العربية لغةً من لغات المنظمة قد تيسر من خلال حساب أمانة موله الأعضاء المتحدثون بالعربية وجامعة الدول العربية. وجرى التأكيد على أن إنشاء حساب أمانة مماثل سيساعد مساعدة كبيرة في حال اعتماد الروسية لغةً من لغات المنظمة. ومع الإحاطة بقرار المؤتمر لعام 1945 وضرورة الاتساق بين القواعد الناظمة للغات على نطاق المنظمة، لاحظ أعضاء اللجنة الآثار المترتبة على هذه اللغة السادسة في التكاليف، في ظل الحالة المالية الحالية للمنظمة. وحذروا من أن اعتماد اللغة الروسية دون توفير موارد إضافية أو أموال من خارج الميزانية يمكنه أن يؤثر تأثيراً غير موات على أداء البرنامج وتوافر الوثائق باللغات الأخرى.

78- وأكدت اللجنة، معربة عن قلقها من التكاليف الكبيرة المترتبة على اعتماد اللغة الروسية لغةً من لغات المنظمة، الحاجة إلى مزيد من المعلومات بشأن مختلف النماذج الرامية إلى توفير خدمات اللغة الروسية وأساليب تمويل الخدمات المتكررة الناجمة عن اعتمادها، بحيث يتسنى للأجهزة الرئاسية المختصة اتخاذ قرار مستنير.

جائزة ب. ر. سن - اقتراح لزيادة قيمة الجائزة

79- طُلب إلى اللجنة أن تبحث اقتراح الأمانة لزيادة قيمة الجائزة النقدية لجائزة ب. ر. سن إلى 10 000 دولار أمريكي بعدما بقيت قيمتها 5 000 دولار أمريكي منذ 1983. وأتى هذا الاقتراح في ضوء انخفاض القيمة النقدية منذ إنشاء هذه الجائزة.

80- وأثنت اللجنة على الدور المفيد الذي تؤديه جائزة ب. ر. سن من أجل تحفيز المسؤولين الميدانيين وسلّمت أيضاً بقيمتها الرمزية وبروح التضحية لمن يحصل عليها. وأحاطت اللجنة وأثنت على تغيير معايير الأهلية الذي يفسح المجال لمن يستحق من المسؤولين الفنيين القطريين للحصول على الجائزة. لكن نظراً إلى الضائقة المالية التي تعاني منها المنظمة في هذه الفترة المالية، فإنّ اللجنة لا تؤيد اقتراح زيادة قيمة الجائزة ولكنها تؤيد دراسة المسألة من جديد في فترة مالية مقبلة، ما أن تسمح الحالة المالية بذلك.

المسائل المتعلقة ببرنامج الأغذية العالمي

تكاليف وفوائد المبادرات الجديدة لتحسين صورة البرنامج

81- أوضح المراجع الخارجي، في سياق عرض التقرير عن تكاليف وفوائد المبادرات الجديدة لتحسين صورة البرنامج، أنّ التقرير تناول قضايا أوسع نطاقاً في مجالات الاتصالات وجمع الأموال والدعوة.

82- وأحاطت الأمانة بأنّها تلقت التقرير منذ فترة وجيزة فقط وأبلغت اللجنة بأنّ الإجابة الشاملة على توصيات اللجنة وعلى القضايا المطروحة سوف ترد ضمن تقرير متابعة توصيات المراجعة الخارجية الذي سيرفع إلى المجلس التنفيذي خلال الدورة العادية الثانية.

83- شجعت اللجنة وأثنت على الجهود التي يبذلها البرنامج لتوسيع نطاق قاعدة الجهات المانحة، بغية اجتذاب جهات مانحة جديدة تقليدية وغير تقليدية. كما أقرت اللجنة توصيات المراجع الخارجي كما وردت في التقرير.

التقرير المرحلي عن تنفيذ توصيات المراجع الخارجي

84- عرضت الأمانة التقرير وأبلغت اللجنة بأنّ التقرير الحالي يتضمّن معلومات عن التقدم المحرز في تنفيذ التوصيات الذي بدأ في نهاية ديسمبر/كانون الأول 2006. ويتضمّن التقرير أيضاً توصيات المراجعة عن إدارة الخزانة التي أفيدها عنها في تقرير رُفع إلى المجلس التنفيذي في فبراير/شباط 2007.

85- وردت الأمانة على الأسئلة التي طرحتها اللجنة حول توصيات محددة وتوقيت التنفيذ وعرض موجز التوصيات.

86- وأحاطت اللجنة بالنقاش المثمر للقضايا المطروحة وأبدت ارتياحها للشكل الجديد للوثيقة الحالية الذي تمّ الاتفاق عليه مع المراجع الخارجي، حيث لم تعد تُدرج فيه التوصيات المنجزة.

الحسابات السنوية لعام 2006

87- قدمت الأمانة الحسابات السنوية لعام 2006 وأبلغت اللجنة بأن هذه الحسابات تعد خطوة مهمة في السير نحو تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وتشمل الحسابات تقريراً من مراجعة الحسابات الخارجية لكنها لا تشمل رأياً بشأن مراجعة الحسابات، إذ أن اللائحة المالية لا تقتضي هذا الرأي إلا بالنسبة لحسابات الفترة المالية 2006-2007.

88- ناقشت اللجنة عدداً من القضايا الناشئة عن الحسابات وخاصة فيما يتعلق بتوقيت تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، وخصوص الموظفين وأخطاء المعاملات المحاسبية التي لاحظها المراجع الخارجي.

89- قدمت الأمانة شرحاً، أكده المراجع الخارجي، مفاده أن الحسابات تلتزم تماماً بالمعايير المحاسبية لمنظومة الأمم المتحدة وتتسق مع السياسات المحاسبية التي يتبعها البرنامج بشأن خصوص الموظفين وأن القضايا المحاسبية التي أثارها المراجع الخارجي قد صححت عند وضع الحسابات في صورتها النهائية.

90- أعربت اللجنة عن ارتياحها للشروح التي قدمتها الأمانة وعن تقديرها للتقدم الذي أحرزته. كما أخذت اللجنة علماً باعتماد الأمانة استعراض الآثار المترتبة على تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في 2008 وإبلاغ المجلس التنفيذي إذا أصبح إرجاء التنفيذ ضرورياً أو مناسباً.

تقرير المدير التنفيذي عن استخدام المساهمات والاعفاءات

من التكاليف (المادتان 4-12 و 4-13 (ز) من اللائحة العامة)

91- قدمت الأمانة التقرير الذي يجري إصداره للمجلس التنفيذي سنوياً، والإحاطة، وفقاً للمادتين 4-12 و 4-13 (ن) من اللائحة العامة.

92- ناقشت اللجنة التقرير وأخذت علماً بهبوط مستويات الاستخدام بين عام 2003 وعام 2006 وحصلت على توضيح لذلك على أساس تسجيل الخدمات الفنية للموظفين.

93- أخذت اللجنة علماً بالتقرير.

معلومات محدثة عن خطة البرنامج للإدارة (2006-2007)

94- عرضت أمانة برنامج الأغذية العالمي الإصدار الخامس من المعلومات المحدثة عن خطة البرنامج للإدارة (2006-2007)، مشيرة إلى أنها وثيقة منتظمة تعرض على كل دورة من دورات المجلس التنفيذي. وأبرزت الأمانة ما يلي: تسجيل زيادة صغيرة نسبياً في برنامج العمل للفترة 2006-2007؛ وعدم تغيير مستوى التمويل المتوقع خلال فترة السنتين الراهنة عما كان عليه في آخر مذكرة معلومات محدثة؛ وانخفاض توقعات إيرادات تكاليف الدعم غير المباشر خلال فترة السنتين الراهنة بمقدار 20 مليون دولار أمريكي بما يعكس الإيرادات الفعلية التي تحققت من هذا النوع من التكاليف في عام 2006. وأشار أيضاً إلى طلب موافقة المجلس التنفيذي على تمويل ما تبقى من مشروع WINGS II. وأخيراً، جرت مناقشة التأثير الممكن لرصيد حساب التسويات في ميزانية دعم البرامج والإدارة في نهاية عام 2007.

- 95- وطلبت الأمانة وتلقت إيضاحات بشأن عدد من النقاط وأوصت بما يلي:
- تضمين المعلومات المحدثة الراهنة والمستقبلية عرضاً أكثر تحديداً لبرنامج العمل مفصلاً بحسب التكلفة (كما يرد في الفقرة 6 من الوثيقة)؛
 - تمشياً مع الفقرة 11 من الوثيقة، ينبغي أن تراعي فرضيات التخطيط المقبلة التأثير الممكن لتكاليف الدعم غير المباشر: رصيد الاشتراكات غير المستخدمة ورصيد الاشتراكات التي أعيد تخصيصها لبرامج أخرى؛ المعدل الأقل لإيرادات تكاليف الدعم غير المباشر من العمليات الثنائية وحسابات الأمانة؛ والإعفاءات بموجب المادة 13-4 من اللائحة العامة.
 - ينبغي تعديل مشروع القرار المتعلق بتمويل المشروع WINGS II على النحو الآتي: إن المجلس:

- (1) يأخذ علماً بما أحرز من تقدم في مشروع WINGS II وبحالة تمويله الراهنة، كما يرد في الفقرات 14-19؛
- (2) يوافق على تحويل السلفة البالغة 10 ملايين دولار أمريكي التي وافق المجلس خلال الدورة العادية الأولى لعام 2007 على تقديمها من الحساب العام لبرنامج الأغذية العالمي إلى الحساب الخاص لمشروع WINGS II، إلى أموال محولة تحويلها نهائياً إلى الحساب الخاص؛
- (3) يوافق على نقل أموال إضافية بشكل نهائي من الحساب العام إلى الحساب الخاص لمشروع WINGS II من أجل تغطية مصروفات المشروع، بما لا يزيد على 24 مليون دولار أمريكي كحد أقصى؛
- (4) يتطلع إلى الحصول على تقارير دورية عن مشروع WINGS II.

تقرير عن أداء الاستثمار في برنامج الأغذية العالمي

96- أخذت اللجنة علماً بالمعلومات الواردة في الوثيقة FC 118/27 المعنونة تقرير عن أداء الاستثمار في برنامج الأغذية العالمي.

التقرير المرحلي الرابع بشأن تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام

- 97- قدمت الأمانة التقرير المرحلي الرابع وأبلغت الأمانة بأن التقرير يركّز بصورة رئيسية على تقديم آخر المعلومات إلى المجلس التنفيذي بشأن التقدم المحرز في تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام مع الاهتمام بصفة خاصة بتأثير ثلاثة مجالات رئيسية هي: الجرد، والأصول الثابتة، واستحقاقات الموظفين.
- 98- اقترح التقرير إدخال تعديل على المادة 13 - 6 من اللائحة العامة لتصبح متسقة مع مقتضيات المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام المتعلقة بتقييم التبرعات العينية بقيمتها الصحيحة.
- 99- قدمت الأمانة توضيحات للمسائل المتعلقة بالتبرعات، والقيمة الصحيحة، والاعتراف بالخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين وتمويلها، والقيمة المضافة إلى التسيير والإدارة نتيجة لاعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.
- 100- رحبت اللجنة بالتقرير ووافقت على مشروع القرار المتعلق بالتعديل المقترح إدخاله على المادة 13-6.

تمويل مدفوعات نهاية خدمة الموظفين

- 101- عرضت الأمانة التقرير الذي يُبلغ اللجنة بالحاجة إلى تمويل مدفوعات نهاية خدمة الموظفين. واقترح التقرير إنشاء احتياطي ومصدر تمويل لهذا الغرض.
- 102- واقترح التقرير استخدام مبلغ أولي لهذه المدفوعات، على أن يجري إطلاع المجلس على التطورات المتعلقة بالمبلغ المستخدم وما قد يلزم من تمويل إضافي، كي يتخذ قراراً بشأنها عند الاقتضاء.
- 103- وقدمت الأمانة إيضاحات بشأن الأسئلة التي طرحتها اللجنة فيما يتعلق بالنظامين الإداري والأساسي لشؤون الموظفين، والترتيبات التعاقدية المختلفة مع الموظفين، والضرورات التنفيذية التي تفرض على البرنامج أن يمتلك المرونة والموارد الكافية لتكثيف مستويات التوظيف.
- 104- وسلّمت اللجنة وأيدت منطق إنشاء حساب احتياطي مدفوعات نهاية الخدمة. وأشارت كذلك بضرورة اعتماد معايير واضحة وشفافة للموافقة على مدفوعات نهاية الخدمة للحائزين على عقود اتفاقات الخدمات الخاصة، وعقود الخدمة، وعقود التعيين لمدة محدودة، وينبغي إطلاع المجلس التنفيذي على هذه المعايير.

105- وأحاطت اللجنة بأنّ البرنامج يعمل بموجب النظام الأساسي لشؤون الموظفين في كل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأغذية والزراعة عند إدارة الفئات المختلفة من الموظفين وأوصت المجلس باستعراض هذه المسألة.

معلومات محدثة عن بناء القدرات (الهدف الاستراتيجي 5)

106- أخذت اللجنة علماً بالمعلومات الواردة في الوثيقة FC 118/30 المعنونة معلومات محدثة عن بناء القدرات (الهدف الاستراتيجي 5).

تقرير عن حالة مشروع WINGS II

107- أخذت اللجنة علماً بالمعلومات الواردة في الوثيقة FC 118/32 المعنونة تقرير عن حالة مشروع WINGS II.

مسائل أخرى

موعد ومكان انعقاد الدورة التاسعة عشرة بعد المائة للجنة المالية

108 - أبلغت اللجنة بأنه تقرر مؤقتاً عقد الدورة التاسعة عشرة للجنة في روما في الفترة من 3 إلى 7 سبتمبر/أيلول 2007. وسوف تقرر التواريخ النهائية للدورة بالتشاور مع رئيس اللجنة.

ما استجد من أعمال

حالة مشاركة منظمة الأغذية والزراعة في إصلاحات منظومة الأمم المتحدة

109- أخذت اللجنة علماً بالمعلومات الواردة في الوثيقة CL 132/INF/9 المعنونة - حالة مشاركة المنظمة في إصلاحات منظومة الأمم المتحدة.

إجراء التقييم المستقل للأعمال الممولة من خارج الميزانية وتأمين الموارد له

110- أخذت اللجنة علماً بالمعلومات الواردة في الوثيقة المذكورة أعلاه (PC 97/4f).

طلب عملية مراجعة خاصة بموجب المادة 12-6 من اللائحة المالية لفحص

حسابات المشروعات الجاري التفاوض بشأنها من أجل

برنامج منظمة الأغذية والزراعة/البنك الدولي لمكافحة انفلونزا الطيور الممول من البنك الدولي

111- درست لجنة المالية الوثيقة (FC 118/34c) بشأن الطلب المقدم إلى المراجع الخارجي لإجراء فحص خاص بالمشاريع الجاري التفاوض بشأنها من أجل برنامج مكافحة انفلونزا الطيور الممول من البنك الدولي الذي ستنفذه منظمة الأغذية والزراعة.

112- وطبقاً لأحكام المادة 12-6 من اللائحة المالية، طلبت لجنة المالية إلى المراجع الخارجي إجراء عمليات مراجعة خاصة، حسب المقتضى، للمشاريع الخاصة بإنفلونزا الطيور الممولة من البنك الدولي والمشار إليها في الملحق بوثيقة لجنة المالية (FC 118/34c)، وهي مشاريع ستنفذ طبقاً للقواعد واللوائح المرعية في المنظمة. وستقدم تقارير عن عمليات المراجعة الخاصة إلى كل من اللجنة والبنك الدولي، بينما تغطي المشاريع ذات الصلة جميع التكاليف الناشئة عن عمليات المراجعة الخاصة.

113- وفي هذا الخصوص، شددت اللجنة على أنه يتعين على المنظمة متابعة الموضوع مع البنك الدولي حرصاً على قبول إطار المراجعة المعتمد في المنظمة وبالتالي لإلغاء الحاجة إلى عمليات مراجعة خاصة، بناء على الاتفاق الإطاري للإدارة المالية.

114- ووجهت لجنة المالية الانتباه إلى المخاطر التي قد تنجم عن احتمال تزايد هذا النوع من الطلبات وشددت على ضرورة المحافظة على الطابع الاستثنائي لعمليات المراجعة الخاصة من جانب المراجع الخارجي.

الملحق الأول

التقرير السنوي عن أداء الميزانية وعمليات النقل بين البرامج وفيما بين أبواب الميزانية في الفترة المالية 2006-2007

المعالم البارزة

يرجى من اللجنة أن تأخذ علماً بالبنود التي لم ترصد لها ميزانية كافية والتي يبلغ مجموعها زهاء 39 مليون دولار أمريكي، والتي تؤثر على الأداء المتوقع للبرنامج العادي للفترة 2006-2007. ومن تلك البنود اختلاف غير ملائم كبير متوقع في تكاليف الموظفين (19 مليون دولار أمريكي³) وتكاليف إعادة توزيع الموظفين الذين أُلغيت وظائفهم (11 مليون دولار أمريكي).

وتُدار البنود التي لم ترصد لها ميزانية كافية من ضمن اعتمادات البرنامج العادي التي وافق عليها المؤتمر والبالغة 765.7 مليون دولار أمريكي. وقد وصل الإنفاق من الميزانية سنة 2006 إلى 377.2 مليون دولار أمريكي⁴ (أي 49 في المائة من الاعتمادات الصافية في 2006-2007) وتشير توقعات الإنفاق خلال الفترة المالية إلى أن الاعتمادات سوف تستخدم بأكملها. واستناداً إلى هذه التقديرات لأداء السنتين، قد يستدعي الأمر تحويل موارد من البابين الثاني (0.7 مليون دولار أمريكي) والرابع (5 ملايين دولار أمريكي) إلى كل من الباب الأول (0.3 مليون دولار) والثالث (1.1 مليون دولار) والخامس (2.0 مليون دولار أمريكي) والثامن (2.3 مليون دولار أمريكي). وسيقدم طلب رسمي لعمليات النقل بين الأبواب إلى الدورة المقبلة في سبتمبر/أيلول 2007 في ضوء ما ستصدره اللجنة من توجيهات.

وتجدر الإشارة إلى بندين إضافيين سيتخطى الإنفاق فيهما في الفترة 2006-2007 المبلغين اللذين رُصد لهما في الميزانية وهما مدفوعات نهاية الخدمة وجزء من تكاليف الخدمة الجارية للتغطية الطبية بعد انتهاء الخدمة. ويرجى من اللجنة أن تعطي توجيهاتها بالنسبة إلى مساري عمل بديلين لتغطية هذه التكاليف التي لم ترصد لها ميزانية كافية والبالغة 21 مليون دولار أمريكي:

- الإبقاء على الأعباء محسوبة في الحساب العام، مما يؤدي إلى ازدياد العجز؛ أو
- إيجاد مصدر للتمويل من ضمن اعتمادات البرنامج العادي، يتجلى على شكل تخفيضات برامجية.

المقدمة

1- تجيز المادة 4-1 من اللائحة المالية للمدير العام تحمل الالتزامات في حدود المبالغ المعتمدة في الميزانية التي صوّت عليها المؤتمر. لذا ينبغي أن يُدار الإنفاق الإجمالي لتنفيذ برنامج العمل العادي من ضمن اعتمادات البرنامج العادي لفترة السنتين.

³ باستثناء زيادة مرتبات فئة الخدمات العامة البالغة 13.9 مليون دولار أمريكي والتي ستغطي من الاشتراكات المقررة لروسيا ومن حساب الاحتياطي الخاص.

⁴ على افتراض أن إنفاق برنامج التعاون التقني هو 50 في المائة من اعتمادات البرنامج لفترة السنتين وقبل توزيع الاختلاف غير الملائم في تكاليف الموظفين وتعديل الإنفاق بما يتناسب مع المعدل المقرر في الميزانية.

2- والاعتمادات التي وافق عليها المؤتمر هي مبلغ محدد في حين أنّ الموارد اللازمة لتنفيذ برنامج العمل عرضة لتقلبات تُعزى بشكل أساسي إلى عاملين هما:

- أولاً، قد يتأثر برنامج العمل بقرارات الأجهزة الرئاسية (مثلاً القرارات المتعاقبة لتنفيذ مقترحات الإصلاح المقدمة من المدير العام) أو بغيرها من عمليات التكييف البرمجية خلال فترة السنتين (مثلاً لتحسين استجابة المنظمة لإنفلونزا الطيور أو لتفعيل المشاركة في أنشطة الإصلاح على مستوى منظومة الأمم المتحدة ككل)؛
- ثانياً، قد تتأثر تكاليف تنفيذ برنامج العمل بالصعوبات اللازمة لإعداد توقعات عن تكاليف المدخلات ذات الصلة. وكان أول مثال على ذلك، جرى لفت انتباه لجنة المالية إليه في مايو/أيار 2006⁵، اختلاف تكاليف الموظفين وهو الفارق بين التكاليف الفردية الفعلية للموظفين خلال الفترة المالية والتكاليف الفردية المعيارية عند إعداد برنامج العمل والميزانية. وخلال الفترات المالية الثلاث السابقة، تراوح اختلاف تكاليف الموظفين بين اختلاف ملائم قدره 21.3 مليون دولار أمريكي في 2000-2001 (مما ساهم في تحقيق وفورات عرضية) واختلاف غير ملائم قدره 16 مليون دولار أمريكي في 2004-2005 (مما دفع إلى إجراء تخفيضات برمجية قسرية).

3- وبموجب المادة 4-6 من اللائحة المالية، يتولى المدير العام إدارة الاعتمادات بما يضمن توفير الأموال الكافية لتغطية الإنفاق خلال الفترة المالية من دون أن تتركز الالتزامات والإنفاق في سنة تقييمية واحدة. وتستعرض لجنة المالية سنوياً إدارة المدير العام لاعتمادات ميزانية البرنامج العادي ويوجز هذا التقرير السنوي الأربعون عن أداء الميزانية، بغرض المناقشة، الجوانب المتعلقة في الميزانية بأداء البرنامج العادي للفترة 2006-2007 في نهاية عام 2006.

4- وتدعو المادة 4-5(أ) من اللائحة المالية إلى إعلام لجنة المالية في حال نقل الأموال بين الأقسام وتقضي المادة 4-5(ب) بأن توافق لجنة المالية على النقل من باب إلى آخر في الميزانية. ويعطي هذا التقرير فكرة أولية عن الحجم المحتمل لعمليات النقل بين أبواب الميزانية الناشئة عن تنفيذ برنامج العمل للفترة 2007-2006. وسيقدم طلب رسمي لعمليات نقل بين الأبواب إلى الدورة المقبلة في سبتمبر/أيلول 2007 في ضوء مناقشات اللجنة وما ستصدره من توجيهات.

اعتمادات الميزانية للفترة 2006-2007 وأساس التعديلات

5- وافق المؤتمر في قراره رقم 2005/7 عن اعتمادات الميزانية للفترة 2006-2007 على ميزانية قدرها 765.7 مليون دولار أمريكي. وانطوى مستوى الميزانية الموافق عليها على تخفيضات في الموارد بقيمة 38.6 مليون دولار أمريكي (أي بمعدل تخفيض بلغ 5.2 في المائة) قياساً بتصور النمو الحقيقي الصفري الذي عُرض على المؤتمر. ويعني هذا أنّ الميزانية المعتمدة لكل من الأبواب والواردة في قرار المؤتمر رقم 2005/7 لم تستند إلى برنامج عمل مفصل وموثق بالكامل.

⁵ انظر الوثيقة FC 113/10.

6- وعليه، فإنّ الفقرة الإجرائية الثانية من القرار 2005/7 طلبت إلى المدير العام "أن يتقدّم باقتراحات لتعديل برنامج العمل... إلى الدورتين التاليتين للجنة البرنامج والمالية وإلى اجتماعهما المشترك للموافقة عليها...".

7- وعُرض برنامج العمل والميزانية المنقح للفترة 2006-2007⁶ على لجنة البرنامج والميزانية في دورتهما التي عقدت في مايو/أيار 2006. وإثر المداولات التي تخللت الاجتماع المشترك للجنة البرنامج والمالية، وافقت لجنة المالية على عمليات النقل بين أبواب الميزانية الضرورية للتوصّل إلى التوزيع التالي لاعتمادات الميزانية:

الجدول 1

مستوى الميزانية المعتمد (بالآلاف الدولارات)			
الباب	قرار المؤتمر	الميزانية المنقحة التي اعتمدها الاجتماع المشترك	عمليات النقل المعتمدة في الدورة الثالثة عشرة بعد المائة للجنة المالية
1	17 489	18 109	620
2	203 926	209 583	5 657
3	189 929	189 137	792-
4	213 114	212 679	435-
5	115 474	110 425	5 049-
6	600	600	0
8	4 724	4 724	0
9	20 444	20 444	0
مجموع الاعتمادات (الصافية)	765 700	765 700	0

8- وخلال الاجتماع المشترك للجنة البرنامج والميزانية في شهر مايو/أيار 2006، أشارت اللجنتان أيضاً إلى "المؤشرات المسبقة عن مزيد من التغييرات التي سيقترحها المدير العام...أقرت اللجنتان بتعذر إجراء مناقشات جوهرية حول المزيد من التغييرات حتى تتلقيان اقتراحاً محدداً وكاملاً"⁷. وقامت اللجنتان باستعراض مزيد من المقترحات التي تقدّم بها المدير العام في سبتمبر/أيلول 2006 واعتمدها المجلس في نوفمبر/تشرين الثاني 2006. وطلبت أيضاً لجنة المالية في دورتها التي عقدت في سبتمبر/أيلول 2006 الحصول على إسقاطات مفصلة ومحدثة للتكاليف والتمويل اللازم في ضوء تراكم التكاليف غير المرصودة في ميزانية 2006-2007⁸ وطلب المجلس إلى لجنة المالية أن

⁶ الوثيقتان FC 113/14 - PC 95/3.

⁷ الفقرة 11 في الوثيقة CL 131/13.

⁸ الفقرة 31 في الوثيقة CL 131/7.

تستعرض هذا الموضوع في دورتها المزمع عقدها في مايو/أيار 2007 وأن تعدّ تقريراً عنها⁹. وفي ضوء هذه المستجدات وبعد تقدير الإنفاق الفعلي سنة 2006 والاحتياجات المقدّرة لسنة 2007، سيكون من الضروري إجراء عمليات نقل بين أبواب الميزانية في الفترة المالية 2006-2007.

لمحة عامة عن مجموع البنود التي لم ترصد لها ميزانية كافية وعن تمويلها

9- تتأثر الفترة المالية 2006-2007 بوجود عدد من البنود التي لم ترصد لها ميزانية كافية والتعديلات البرمجية وتُدار هذه التكاليف، طبقاً للمادة 4-1 (أ) من اللائحة المالية، من ضمن اعتمادات البرنامج العادي البالغة 765.7 مليون دولار أمريكي التي اعتمدها المؤتمر سنة 2005. وفي الفترة 2006-2007، يجري تمويل جزء من التكاليف التي لم ترصد لها ميزانية كافية من خلال إعادة تخصيص أو تعديل الموارد المرصودة في الميزانية والمعروضة على الأجهزة الرئاسية والجزء الآخر من خلال فرض تخفيضات على مخصصات البرنامج العادي.

10- ويعطي الجدول 2 أدناه لمحة عامة عن البنود التي لم ترصد لها ميزانية كافية والتي تؤثر على أداء البرنامج العادي للفترة 2006-2007 مع بيان مصادر تمويلها.

الجدول 2

التكاليف التي لم ترصد لها ميزانية كافية في الفترة 2006-2007		
مصدر التمويل الرئيسي	المبلغ بالآلاف الدولارات الأمريكية	البنود التي لم ترصد لها ميزانية كافية والتي تؤثر على أداء البرنامج العادي
		البنود التي تغطي تكلفتها من ضمن اعتمادات البرنامج العادي البالغة 765.7 مليون دولار أمريكي
الوفورات من الوظائف الشاغرة والتخفيضات في المخصصات وغيرها من التعديلات المتفرقة	18 000	1 اختلاف تكلفة الموظفين (باستثناء زيادة مرتبات فئة الخدمات العامة في المقر التي لم ترصد لها ميزانية كافية- أنظر البند 8 أدناه)
الموارد اللامركزية المرصودة في الميزانية وغير المستخدمة نتيجة التنفيذ التدريجي للهياكل اللامركزية الجديدة	6 000	2 تكاليف إعادة توزيع الموظفين الذين ينتظرون نقلهم إلى وظائف أخرى في المكاتب اللامركزية التي شملها الإصلاح أو إنهاء خدماتهم في المنظمة بالتراضي
الوفورات من الوظائف الشاغرة والتخفيضات في المخصصات	5 000	3 تكاليف إعادة التوزيع الناشئة عن تدني مستوى الميزانية
الوفورات من الوظائف الشاغرة والتخفيضات في المخصصات	4 000	4 تمويل مركز الخدمات المشتركة في المقر ووحدات الدعم الإداري الإقليمية عام 2007 بما يراعي التنفيذ التدريجي لمركز الخدمات المشتركة
المبالغ المحجوزة من اعتمادات برنامج التعاون الفني	3 000	5 النقص قياساً بميزانية تكلفة خدمة مشاريع برنامج التعاون التقني بسبب تراجع تنفيذ مشاريع البرنامج

⁹ الفقرة 31 في الوثيقة CL 131/REP.

6	تكاليف نظام إدارة الموارد البشرية نتيجة إرجاء التنفيذ والاحتياجات الإضافية ما بعد التنفيذ	2 000	الوفورات من الوظائف الشاغرة والتخفيضات في المخصصات
7	تكاليف إعادة توظيف الموظفين لمرة واحدة والمرتبطه بالإصلاح ¹⁰	1 000	الموارد اللامركزية المرصودة في الميزانية وغير المستخدمة نتيجة التنفيذ التدريجي للهياكل اللامركزية الجديدة
	المجموع الفرعي	39 000	
	البنود التي تغطي تكلفتها من خارج اعتمادات البرنامج العادي البالغة 765.7 مليون دولار أمريكي		
8	اختلاف تكلفة الموظفين نتيجة زيادة مرتبات فئة الخدمات العامة (تكلفة 2006-2007)	13 900	الاشتراكات المقررة لروسيا وحساب الاحتياطي الخاص

11- كما يظهر أعلاه، فإنّ التكاليف التي لم ترصد لها ميزانية كافية والبالغة 39 مليون دولار أمريكي تغطي تكلفتها من ضمن اعتمادات البرنامج العادي، تموّل بشكل أساسي بالطرق التالية:

- الوفورات مقارنة مع المستوى المرصود في الميزانية من الموارد اللامركزية (رُصدت أموال في الميزانية للهياكل الجديدة التي شملها الإصلاح على أساس فترة سنتين، بينما كان تنفيذ المكاتب تدريجياً خلال فترة السنتين)؛
- إعادة توزيع 3 ملايين دولار أمريكي من موارد برنامج التعاون الفني لتغطية النقص في إيرادات تكاليف دعم مشاريع برنامج التعاون الفني؛
- التخفيضات المفروضة على مخصصات البرنامج العادي والوفورات الناشئة عن الوظائف الشاغرة عند وضع اللمسات الأخيرة على مقترحات الإصلاح المقدمة من المدير العام (24 مليون دولار أمريكي).

12- ويعرض القسم التالي البنود التي لم ترصد لها ميزانية كافية بالإضافة إلى منهجية التخفيضات في المخصصات وتأثيراتها.

اختلاف تكاليف الموظفين (البنود 1 و7 و8 في الجدول 2)

13- خلال الفترة المالية، تحسب جميع الأعباء المترتبة عن تكاليف الموظفين في ميزانيات الأقسام على أساس معدلات موحدة تراعي رتبة الموظف ومقر عمله. وقد حُدّدت المعدلات الموحدة لبرنامج العمل والميزانية للفترة 2006-2007 في يوليو/تموز 2005.

14- ومعظم الأسباب الكامنة وراء الفروقات بين التكاليف الفعلية والتكاليف الإفرادية المعيارية للموظفين، مثل التقلبات في أسعار الصرف في المكاتب الميدانية، أو قرارات لجنة الخدمة المدنية الدولية، هي أسباب تخرج عن نطاق سيطرة المديرين في المنظمة أو المنظمة نفسها. وبالتالي، فإن رصد اختلاف تكاليف الموظفين يجري مركزياً، حيث يقيد أي فائض أو عجز في نهاية الفترة المالية بالنسبة إلى جميع البرامج بما يتناسب مع تكاليف الموظفين التي جرى تكبدها بالمعدلات المعيارية.

¹⁰ سوف يدخل هذا البند في حساب اختلاف كلفة الموظفين.

15- واستناداً إلى اتجاهات التكاليف الفعلية للموظفين حتى نهاية 2006، من المقدر أن يكون هناك اختلاف غير ملائم في تكاليف الموظفين بحدود 33 مليون دولار أمريكي خلال الفترة المالية بما يشمل مجموع البنود 1 و7 و8 في الجدول 2 أعلاه.

16- والاختلاف غير الملائم المبيّن في الجدول ضمن البند 1 (18 مليون دولار أمريكي)، أي المبلغ الذي يضاف إلى المبلغ الناشئ عن الزيادة في مرتبات فئة الخدمات العامة، سبق أن جرى لفت انتباه لجنّتي البرنامج والمالية إليه ويُعزى بشكل أساسي إلى تحسّن قيمة العملات المحليّة مقابل الدولار الأمريكي في المكاتب الميدانية وإلى الزيادات في مرتبات الفئة الفنية في المقرّ والزيادات غير المنظورة في مدفوعات منح التعليم. وقد أخذ بعين الاعتبار مبلغ 18 مليون دولار أمريكي عند تحديد المخصصات السنوية¹¹، تماشياً مع الإيضاحات التي سبق أن أعطتها اللجنتان¹².

17- وتجري تغطية تكاليف إعادة توظيف الموظفين لمرة واحدة في إطار الإصلاحات (البند 7) من خلال إعادة تخصيص الموارد اللامركزية المرصودة في الميزانية والتي لم تكن مطلوبة فوراً بسبب التنفيذ التدريجي للمكاتب. وتغطي الزيادة في مرتبات فئة الخدمات العامة (البند 8) والتي تقدّر بحدود 13.9 مليون دولار أمريكي، من الاشتراكات المقررة لروسيا ومن حساب الاحتياطي الخاص، بعدما حظي بتأييد المجلس في دورته في نوفمبر/تشرين الثاني 2006.¹³

تكاليف إعادة توزيع الموظفين (البندان 2 و3 في الجدول 2)

18- تشمل تكاليف إعادة توزيع الموظفين التكاليف الجارية لمرتب أحد شاغلي إحدى الوظائف الملغاة بانتظار إيجاد حلّ لهذا الوضع (أي نقله إلى وظيفة أخرى أو إنتهاء خدماته في المنظمة). ومن المتوقع أن يبلغ مجموع تكاليف إعادة التوزيع 11 مليون دولار أمريكي في الفترة المالية 2006-2007. وتبلغ قيمة تكاليف إعادة التوزيع المتصلة بالهيكل اللامركزية التي شملها الإصلاح 6 ملايين دولار أمريكي تقريباً (البند 2). وتضمّ هذه المجموعة الموظفين الذين هم بانتظار نقلهم إلى مكاتب جديدة لم تُفتتح بعد والموظفين في المكاتب اللامركزية الذين ألغيت وظائفهم في إطار العمل الجديد. وتعوّض تكلفة هذه الحالات كاملة بفضل الوفورات المحققة من الموارد المرصودة في الميزانية وغير المستخدمة نتيجة التنفيذ التدريجي للهيكل اللامركزية الجديدة. وتكاليف إعادة توزيع الموظفين التي تبلغ 5 ملايين دولار أمريكي هي نتيجة إلغاء وظائف في برنامج العمل والميزانية المنقح للفترة 2006-2007 بعدما حُفّض مستوى الميزانية (البند 3). وقد أُخذت هذه التكاليف بعين الاعتبار في عملية تحديد المخصصات.

مركز الخدمات المشتركة (البند 4 في الجدول 2)

19- نظراً إلى التنفيذ التدريجي لمركز الخدمات المشتركة بما يشمل ثلاثة مراكز فرعية ومركز تنسيق في المقرّ، سيكون بالإمكان مع نهاية سنة 2009 تحقيق الوفورات الأطول أمداً بقيمة 8 ملايين دولار أمريكي في الفترة المالية الواحدة والمرصودة في الميزانية. أما في الفترة المالية الراهنة، فلا بد من إجراء تعديل بقيمة 4 ملايين دولار أمريكي لزيادة

¹¹ الفقرتان 24 و26 في الوثيقة JM 06.03.

¹² مزيد من الشرح في القسم المعنون منهجية التخفيضات القسرية للمخصصات وتأثيراتها.

¹³ الفقرة 37 في الوثيقة CL 131/REP.

مخصصات مصلحة الموارد البشرية والمالية والمادية لتأمين التمويل الكافي لمركز الخدمات المشتركة في المقر ولوحدات الدعم الإداري في المكاتب الإقليمية.

تكلفة خدمة مشاريع برنامج التعاون التقني (البند 5 في الجدول 2)

20- سيكون من الضروري التريث في تنفيذ مشاريع برنامج التعاون الفني خلال الفترة المالية من أجل إدارة أوضاع التدفق النقدي في المنظمة. وسيؤدي هذا إلى نقص بقيمة 3 ملايين دولار أمريكي قياساً بالمستويات المرصودة في الميزانية لتسديد تكاليف خدمة مشاريع برنامج التعاون الفني المتاحة لوحدات المنظمة التي تؤمن دعماً تشغيلياً وإدارياً لتلك المشاريع. ويمكن تغطية هذا النقص باستخدام 3 ملايين دولار أمريكي من موارد برنامج التعاون الفني.

نظام إدارة الموارد البشرية (البند 6 في الجدول 2)

21- أُخضع نظام إدارة الموارد البشرية لتجارب مكثفة في الفصل الأخير من عام 2006 من جانب كل من فرق تطوير النظام ومستخدميه في المستقبل. وجرى في تلك الفترة ابتكار حلول للمشاكل في النظام وأُخضعت مجدداً للاختبار. فتسبب ذلك بتأخر التنفيذ من ديسمبر/كانون الأول 2006 إلى مارس/آذار 2007 وأصبح النظام الآن يعمل بشكل ناجح. وأدى التأخير إلى تكاليف إضافية بلغت 1.3 مليون دولار أمريكي ولا تحظى عمليات الدعم ما بعد التنفيذ بالتمويل الكافي في الإقليم إذ ينقصها مبلغ 0.7 مليون دولار أمريكي.

منهجية التخفيضات القسرية للمخصصات وتأثيراتها

22- جدير بالذكر أن المدير العام جمّد التوظيف اعتباراً من أغسطس/آب 2005 ريثما ينتهي إعداد مقترحات الإصلاح التي سيقدمها والمداوات بشأنها. وأمكن تحقيق خفض قسري في المخصصات بقيمة 24 مليون دولار أمريكي من خلال مجموعة من التخفيضات المستندة إلى الأولويات لتأمين أكبر حماية ممكنة لمخصصات البرامج التي أُعلن صراحة أن لها أولوية مرتفعة.

23- وكما أشار إليه الاجتماع المشترك في مايو/أيار 2006، أبدت لجنة البرنامج قلقها من أن بعض البنود التي لها أولوية مرتفعة، أي تحديداً دعم الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات، والموارد النباتية والحيوانية، وسلامة الأغذية، وإدارة المياه المستخدمة في الزراعة، والنظام العالمي للإعلام والإنذار المبكر عن الأغذية والزراعة، ودعم تنفيذ مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد، وقاعدة البيانات الإحصائية الموضوعية في المنظمة، قد لا تحظى بالقدر الكافي من التمويل لضمان تنفيذ المخرجات المرتقبة بأكملها وطلبت اللجنة ألا تكون المخصصات لهذه الأولويات دون المبالغ المرصودة في الميزانية¹⁴. وهذه البنود ذات الأولوية التي أشارت إليها لجنة البرنامج، بالإضافة إلى البرنامج 4E: برنامج التعاون التقني والباب الثامن: الميزانية الرأسمالية والباب التاسع: الإنفاق الأمني، لم تطلها التخفيضات في عملية تحديد المخصصات.

¹⁴ الفقرة 8 في الوثيقة CL 131/13.

24- ونظراً إلى حجم التكاليف التي لم ترصد لها ميزانية كافية في الفترة 2006-2007، تراوحت التخفيضات المتوسطة بين 0.3 في المائة بالنسبة إلى البنود التي لها أولوية مرتفعة في الفقرة 23 و3.2 في المائة بالنسبة إلى البرامج التي لها أولوية مرتفعة، بما في ذلك الخدمات والضوابط المالية، و5.3 في المائة لغيرها من البرامج.

إسقاطات الميزانية للفترة 2006-2007 وعمليات النقل المبدئية المتوقعة بين أبواب الميزانية

25- يبيّن الجدول 3 أدناه الأداء المتوقع للميزانية في الفترة 2006-2007 بحسب الأبواب. وقد بلغ الإنفاق الفعلي 377.2 مليون دولار أمريكي¹⁵ عام 2006 (أي 49 في المائة من الاعتمادات الصافية للفترة 2006-2007). ومن المتوقع، بحسب الإنفاق المرتقب في الفترة المالية، استخدام الاعتمادات بالكامل، بما فيها المصروفات غير المنظورة.

الجدول 3

الأداء المتوقع لميزانية 2006-2007 (بآلاف الدولارات الأمريكية)	الميزانية المنقحة	الإنفاق المتوقع	الفائض/(العجز)
1 إدارة شؤون المنظمة	18.1	18.4	(0.3)
2 النظم الغذائية والزراعية المستدامة	209.6	208.9	0.7
3 تبادل المعارف، السياسات والمواد الترويجية	189.1	190.2	(1.1)
4 اللامركزية التعاون مع الأمم المتحدة وتنفيذ البرنامج	212.7	207.7	5.0
5 خدمات الإدارة والإشراف	110.5	112.5	(2.0)
6 المصروفات غير المنظورة	0.6	0.6	0
8 الإنفاق الرأسمالي	4.7	7.0	(2.3)
9 الإنفاق الأمني	20.4	20.4	0
مجموع الاعتمادات (الصافية)	765.7	765,700	0

26- واستناداً إلى هذه التقديرات الأولية لأداء السنتين، قد يستدعي الأمر تحويل موارد من البابين الثاني (7 . 0) مليون دولار أمريكي والرابع (5 ملايين دولار أمريكي) إلى كل من الباب الأول (3 . 0 مليون دولار أمريكي) والثالث (1 . 1 مليون دولار أمريكي) والخامس (2 . 0 مليون دولار أمريكي) والثامن (3 . 2 مليون دولار أمريكي). وعمليات النقل المبدئية بين أبواب الميزانية هي نتيجة تأمين مبلغ 39 مليون دولار أمريكي للبنود التي لم ترصد لها ميزانية كافية والمشار إليها أعلاه (الجدول 2). ويمثل المبلغ المقترح نقله 0.7 في المائة من ميزانية السنتين مقارنة مع نسبة 0.8 في المائة مقترحة عند النقطة الوسطى للفترة 2004-2005 و1.4 في المائة للفترة 2002-2003.

¹⁵ على افتراض أن إنفاق برنامج التعاون التقني هو 50 في المائة من اعتمادات البرنامج لفترة السنتين وقبل توزيع الاختلاف غير الملائم في تكاليف الموظفين وتعديل الإنفاق بما يتناسب مع المعدل المقرر في الميزانية.

27- وبما أن العديد من البنود، لا سيما الاختلاف المتوقع في تكاليف الموظفين، لا يزال عرضة لتقلبات تخرج عن نطاق سيطرة المنظمة، سوف يقدم طلب رسمي لإجراء عمليات نقل بين أبواب الميزانية إلى الدورة المقبلة التي ستعقد في سبتمبر/أيلول 2007 استناداً إلى آخر المعلومات المتوفرة.

عمليات النقل بين الأقسام ضمن الباب نفسه

28- تستوجب المادة 4-5(أ) من اللائحة المالية الإبلاغ عن عمليات النقل فيما بين الأقسام ضمن الباب نفسه. وفي هذا السياق، يُذكر أن المجلس أجاز للمدير العام، في دورته في نوفمبر/تشرين الثاني 2006، تنفيذ إعادة الهيكلة في المقر¹⁶ كما يرد في القسم الخامس من الوثيقة CL 131/18 بعنوان تنفيذ قرارات المؤتمر ومقترحات من المدير العام. ونتيجة لذلك، تسجل نفقات 2006 في إطار هيكل المقرّ المعروض في الملحق الخامس ببرنامج العمل والميزانية المنقح بينما تسجل نفقات 2007 في إطار الهيكل الجديد للمقرّ المبين في الملحق 6 بالوثيقة CL 131/18.

اقتراح بديل للتعاطي مع بندين إضافيين لم ترصد لهما ميزانية كافية

29- يراعي الأداء المتوقع لميزانية 2006-2007 المعروض أعلاه جميع البنود التي لم ترصد لها ميزانية كافية والتي ستُعطى من اعتمادات البرنامج العادي للفترة 2006-2007. إلا أنه ينبغي لفت انتباه لجنة المالية إلى وجود بندين إضافيين سيتخطى الإنفاق فيهما في الفترة 2006-2007 المبالغ المرصودة لهما في الميزانية وهما تحديداً:

- مدفوعات نهاية الخدمة؛
- تكاليف الخدمة الجارية للتغطية الطبية بعد انتهاء الخدمة.

صندوق مدفوعات نهاية الخدمة

30- يسجل صندوق مدفوعات نهاية الخدمة المدفوعات التي تسدد للموظفين عند انتهاء خدمتهم في المنظمة. ويحدد المستوى المرصود في الميزانية من مساهمة البرنامج العادي بواسطة تقييم اكتواري وقد جرى تأمين 12 مليون دولار أمريكي في ميزانية 2006-2007. ونظراً إلى انتهاء خدمات عدد كبير من الموظفين عقب القرارات التي اتخذتها الأجهزة الرئاسية (بما فيها الموافقة على مستوى أقل للميزانية بالأرقام الحقيقية)، يقدر مجموع مدفوعات نهاية الخدمة في الفترة 2006-2007 بنحو 18.8 مليون دولار أمريكي، بينما يبقى مبلغ 6.8 مليون دولار أمريكي من دون تمويل. وفي نهاية الفترتين الماليتين السابقتين، سجلت المدفوعات التي تخطت مساهمات البرنامج العادي والتي بلغت 9.4 مليون دولار أمريكي في الفترة 2002-2003 و2.9 مليون دولار أمريكي في الفترة 2004-2005 في الحساب العام من دون توفر التمويل الكافي لها. وفي وقت سابق، أي في الفترتين 1998-1999 ثم 2000-2001، أشارت التوقعات إلى وجود فرط في حالات إنهاء الخدمة ووافقت الأجهزة الرئاسية على استخدام التمويل الناشئ عن متأخرات الجهة المساهمة الرئيسية بعدما أصبحت متوفرة.

¹⁶ الفقرة 63 في الوثيقة CL 131/REP.

تكاليف الخدمة الجارية للتغطية الطبية بعد انتهاء الخدمة

31- تعتبر تكلفة الخدمة الجارية للتغطية الطبية بعد انتهاء الخدمة مكوناً موحداً من مكونات تكاليف الموظفين وتترتب سنوياً نتيجة تقديم الموظفين خدماتهم مقابل حصولهم على هذه المزايا التي تسدد في المستقبل. وأقرت الأجهزة الرئاسية عام 1997 بأن كلفة الخدمة الجارية تمول في كل فترة مالية من اعتمادات ميزانية البرنامج العادي وتنفق في الحسابات الرسمية. ورصدت لكلفة الخدمة الجارية للتغطية الطبيعية بعد انتهاء الخدمة أموال بقيمة 13 مليون دولار أمريكي في الفترة 2006-2007 استناداً إلى التقييم الاكتواري عام 2003. ويحدد تقييم اكتواري حديث أجري بطلب من لجنة المالية وأنجز في منتصف عام 2005 كلفة الخدمة الجارية بمبلغ 14.2 مليون دولار أمريكي أعلى من المبلغ المرصود في برنامج العمل والميزانية للفترة 2006-2007. ووافقت لجنة المالية في سبتمبر/أيلول 2005 على أنه لا ضرورة لإبراز هذا المبلغ الإضافي في تقديرات ارتفاع الكلفة في برنامج العمل والميزانية للفترة 2006-2007 وأفيدت بأنه ستجري تسوية الأعباء مقارنة مع اعتمادات الميزانية بما يتناسب والمبلغ المرصود في الميزانية¹⁷. وتعتبر هذه الخطوة انحرافاً عن العادة المعمول بها في المنظمة منذ 1998 كما يظهر في الحسابات المراجعة خلال الفترات المالية السابقة.

التوجيهات المطلوبة من لجنة المالية

32- يُقترح مسار العمل البديلان التاليان لتغطية مدفوعات نهاية الخدمة وتكاليف الخدمة الجارية التي لم ترصد لها ميزانية كافية:

33- *الخيار 1:* في ظلّ عدم توفر أموال إضافية للإنفاق في الفترة 2006-2007 الذي يفوق المبالغ المرصودة في الميزانية، سوف يحسب مبلغ 21 مليون دولار أمريكي في الحساب العام، مما سيؤدي إلى ازدياد العجز فيه.

34- *الخيار 2:* ينبغي عوضاً عن ذلك إيجاد مصدر تمويل من اعتمادات البرنامج العادي لتغطية مبلغ 21 مليون دولار أمريكي الإضافي المتوقع لكن الذي لم ترصد له ميزانية كافية. وسينطوي هذا على تخفيضات برامجية في ميادين بقيت حتى الآن بمنأى عن التخفيضات في الميزانية في الفترة 2006-2007، بما يشمل الأنشطة المعيارية ذات الأولوية المرتفعة وبرنامج التعاون الفني والموارد الخاصة بالأنشطة الأمنية.

35- ويرجى من اللجنة أن:

- تأخذ علماً بالبنود التي لم ترصد لها ميزانية كافية والتي تؤثر على الأداء المتوقع في الفترة 2006-2007؛
- تأخذ علماً بالتوقعات المبدئية بخصوص عمليات النقل المتوقعة ما بين الأبواب؛
- تعطي توجيهاتها حول مساري العمل البديلين لتغطية مدفوعات نهاية الخدمة وتكاليف الخدمة الجارية للتغطية الطبية بعد انتهاء الخدمة التي لم ترصد لها ميزانية كافية؛
- تقرّ هذا التقرير تمهيداً لإحالته إلى المجلس .

¹⁷ الفقرة 73 في الوثيقة CL 129/4.

الملحق الثاني
جدول الاشتراكات المقترح للفترة 2008-2009
(يرد جدول الاشتراكات للفترة 2006-2007 لأغراض المقارنة)

الجدول 2007-2006 ⁽¹⁹⁾	الجدول المقترح 2009-2008 ⁽¹⁸⁾	الدول الأعضاء
%	%	
0.002	0.001	أفغانستان
0.005	0.006	ألبانيا
0.078	0.086	الجزائر
0.001	0.003	أنغولا
0.003	0.002	أنتيغوا وباربودا
0.975	0.327	الأرجنتين
0.002	0.002	أرمينيا
1.624	1.796	أستراليا
0.876	0.892	النمسا
0.005	0.005	أذربيجان
0.013	0.016	جزر البهاما
0.031	0.033	البحرين
0.010	0.010	بنغلاديش
0.010	0.009	بربادوس
0.018	0.020	بيلاروس
1.090	1.108	بلجيكا
0.001	0.001	بليز
0.002	0.001	بنن
0.001	0.001	بوتان
0.009	0.006	بوليفيا
0.003	0.006	البوسنة والهرسك
0.012	0.014	بوتسوانا
1.554	0.880	البرازيل
0.017	0.020	بلغاريا
0.002	0.002	بوركينافاسو
0.001	0.001	بوروندي
0.002	0.001	كمبوديا
0.008	0.009	الكاميرون
2.869	2.992	كندا
0.001	0.001	الرأس الأخضر
0.001	0.001	جمهورية أفريقيا الوسطى

⁽¹⁸⁾ مستمد مباشرة من جدول الأمم المتحدة للأنشطة المقررة للفترة 2009-2007 كما نصّ عليه قرار الجمعية العامة رقم 237/61 الصادر بتاريخ 22 ديسمبر/كانون الأول 2006.

⁽¹⁹⁾ مستمد مباشرة من جدول الأمم المتحدة للأنشطة المقررة للفترة 2006-2004 كما نصّ عليه قرار الجمعية العامة رقم 1/58 باء الصادر بتاريخ 23 ديسمبر/كانون الأول 2003.

الجدول (¹⁹)2007-2006	الجدول المقترح (¹⁸)2009-2008	الدول الأعضاء
%	%	
0.001	0.001	تشاد
0.228	0.162	شيلي
2.094	2.681	الصين
0.158	0.106	كولومبيا
0.001	0.001	جزر القمر
0.001	0.001	الكونغو
0.003	0.003	جمهورية الكونغو الديمقراطية
0.001	0.001	جزر كوك
0.031	0.032	كوستاريكا
0.010	0.009	كوت ديفوار
0.038	0.050	كرواتيا
0.044	0.054	كوبا
0.040	0.044	قبرص
0.187	0.283	الجمهورية التشيكية
0.010	0.007	جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية
0.732	0.743	الدانمرك
0.001	0.001	جيبوتي
0.001	0.001	دومينيكا
0.036	0.024	الجمهورية الدومينيكية
0.019	0.021	إكوادور
0.122	0.089	مصر
0.023	0.020	السلفادور
0.002	0.002	غينيا الاستوائية
0.001	0.001	إريتريا
0.012	0.016	استونيا
0.004	0.003	إثيوبيا
0.004	0.003	فيجي
0.544	0.567	فنلندا
6.151	6.333	فرنسا
0.009	0.008	غابون
0.001	0.001	غامبيا
0.003	0.003	جورجيا
8.838	8.620	ألمانيا
0.004	0.004	غانا
0.541	0.599	اليونان
0.001	0.001	غرينادا
0.031	0.032	غواتيمالا
0.003	0.001	غينيا
0.001	0.001	غينيا بيساو
0.001	0.001	غيانا

الجدول (¹⁹)2007-2006	الجدول المقترح (¹⁸)2009-2008	الدول الأعضاء
%	%	
0.003	0.002	هايتي
0.005	0.005	هندوراس
0.129	0.245	المجر
0.035	0.037	آيسلندا
0.430	0.452	الهند
0.145	0.162	إندونيسيا
0.160	0.181	جمهورية إيران الإسلامية
0.016	0.015	العراق
0.357	0.447	آيرلندا
0.476	0.421	إسرائيل
4.983	5.105	إيطاليا
0.008	0.010	جامايكا
19.858	16.708	اليابان
0.011	0.012	الأردن
0.026	0.029	كازاخستان
0.009	0.010	كينيا
0.001	0.001	كيريباتي
1.832	2.184	جمهورية كوريا
0.165	0.183	الكويت
0.001	0.001	قيرغيزستان
0.001	0.001	جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية
0.015	0.018	لاتفيا
0.025	0.034	لبنان
0.001	0.001	ليسوتو
0.001	0.001	ليبيريا
0.135	0.062	الجمهورية العربية الليبية
0.025	0.031	ليتوانيا
0.079	0.086	لكسمبرغ
0.003	0.002	مدغشقر
0.001	0.001	ملاوي
0.207	0.191	ماليزيا
0.001	0.001	ملديف
0.002	0.001	مالي
0.014	0.017	مالطة
0.001	0.001	جزر مارشال
0.001	0.001	موريتانيا
0.011	0.011	موريشيوس
1.921	2.268	المكسيك
0.001	0.001	ولايات ميكرونيزيا الموحدة
0.001	0.001	مولدوفا

الجدول (¹⁹)2007-2006	الجدول المقترح (¹⁸)2009-2008	الدول الأعضاء
%	%	
0.003	0.003	موناكو
0.001	0.001	منغوليا
0.048	0.042	المغرب
0.001	0.001	موزامبيق
0.010	0.005	ميانمار
0.006	0.006	ناميبيا
0.001	0.001	ناورو
0.004	0.003	نيبال
1.724	1.883	هولندا
0.226	0.257	نيوزيلندا
0.001	0.002	نيكاراغوا
0.001	0.001	النيجر
0.043	0.048	نيجيريا
0.001	0.001	نيوي
0.693	0.786	النرويج
0.071	0.073	عُمان
0.056	0.059	باكستان
0.001	0.001	بالاو
0.019	0.023	بنما
0.003	0.002	بابوا غينيا الجديدة
0.012	0.005	باراغواي
0.094	0.078	بيرو
0.097	0.078	الفلبين
0.470	0.504	بولندا
0.479	0.530	البرتغال
0.065	0.086	قطر
0.061	0.070	رومانيا
	1.206	روسيا
0.001	0.001	رواندا
0.001	0.001	سانت كيتس ونيفيس
0.002	0.001	سانت لوسيا
0.001	0.001	سانت فنسنت وجزر غرينادين
0.001	0.001	ساموا
0.003	0.003	سان مارينو
0.001	0.001	ساو تومي وبرنسيبي
0.727	0.752	المملكة العربية السعودية
0.005	0.004	السنغال
0.019	0.021	صربيا
0.002	0.002	سيشيل
0.001	0.001	سيراليون

الجدول (¹⁹)2007-2006	الجدول المقترح (¹⁸)2009-2008	الدول الأعضاء
%	%	
0.052	0.063	سلوفاكيا
0.084	0.097	سلوفينيا
0.001	0.001	جزر سليمان
0.001	0.001	الصومال
0.298	0.292	جنوب أفريقيا
2.571	2.983	أسبانيا
0.017	0.016	سري لانكا
0.008	0.010	السودان
0.001	0.001	سورينام
0.002	0.002	سوازيلند
1.018	1.076	السويد
1.221	1.222	سويسرا
0.039	0.016	الجمهورية العربية السورية
0.001	0.001	طاجيكستان
0.006	0.006	جمهورية تنزانيا المتحدة
0.213	0.187	تايلند
0.006	0.005	جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة
0.001	0.001	تيمور ليشتي
0.001	0.001	توغو
0.001	0.001	تونغا
30.02	0.027	ترينيداد وتوباغو
0.033	0.031	تونس
0.380	0.383	تركيا
0.005	0.006	تركمانستان
0.001	0.001	توفالو
0.006	0.003	أوغندا
0.040	0.045	أوكرانيا
0.240	0.304	الإمارات العربية المتحدة
6.250	6.675	المملكة المتحدة
22.000	22.000	الولايات المتحدة الأمريكية
0.049	0.027	أوروغواي
0.014	0.008	أوزبكستان
0.001	0.001	فانواتو
0.174	0.201	جمهورية فنزويلا البوليفارية
0.021	0.024	فييت نام
0.006	0.007	اليمن
0.002	0.001	زامبيا
0.007	0.008	زيمبابوي
100.000	100.000	